التغير في المسكن الريفي بمحافظة :أسيوط

دكتور. عماد سامي يوسف
مدرس الجغرافيا البشرية
بجامعة :أسيوط

المستخلص:

تتناول الدراسة المسكن كأحد موضوعات جغرافية العمران الرئيسية التي اهتم بها كثير من الجغرافيين وبخاصة الاجتماعيون منهم ، وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على أوضاع السكن الريفي في صعيد مصر بعامه، ومحافظة :أسيوط بصفة خاصة، وإبراز صور التغير التي طرأت على المسكن الريفي بخصائصه التقليدية ، والكشف عن مدى ارتباط هذه التغيرات في أوضاع المسكن الريفي بتلك التغيرات التي طرأت على القرية المصرية، والوقوف على انعكاساتها في صورة التفاعل بين الإنسان والبيئة، ومحاولة التنبؤ باتجاه تأثير هذه المتغيرات على مستقبل أوضاع الإسكان الريفي في الصعيد ، فقد اعتمد الباحث على بعض المناهج ومنها: منهج التحليل المكاني، المنهج السلوكي ، وتم اللجوء إلى اختيار أسلوب العينة توفيراً للتكاليف وللحصول على معلومات أقرب إلى الدقة في أقل وقت ممكن، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة على أساس اختيار المراكز الإدارية، اختيار القرى:

الكلمات الدالة: *المسكن الريفي ، البيت الريفي*

Abstract:

This study deals with the settlement as one of the main topics of the Settlement Geography that largely concerned many geographers especially social geographers. The study aims at shedding more light on the conditions of the inhabitants of the rural areas in Upper Egypt in general, with concentration on the governorate of Assuit, with the aim of showing aspects of changes that took place on rural houses with its traditional traits, to show the extent of the relationship of these changes in the conditions of rural housing to these changes that took place in the Egyptian village, to try to explore the future of the manifestations of its image on the interactions between man and environment, and the attempt to forecast the directions of these changes on man's future, the conditions of rural settlement in upper Egypt.

The researcher depends on some methods like: analysis of settlement, analysis of behavior, testing the mode of samples to save costs, and getting information near accurate within the least time possible. On this basis, sample of study is chosen according to choice of administrative centers, and villages.

Descriptors: *Rural settlement, rural house*

الاستشهاد المرجعي:

يوسف ، عماد سامي (٢٠١٣). التغير في المسكن الريفي بمحافظة :أسيوط. ـ حولية كلية الآداب . جامعة بني سويف . ـ مج ٢ (٢٠١٣).ـ ص ص ٤٥٣: ٥١٢ .

مقدمة :

تعد دراسة المسكن إحدى موضوعات جغرافية العمران الرئيسية التي اهتم بها كثير من الجغرافيين ، وبخاصة الاجتماعيون منهم ، إذ اعتبر "برون" Brunhes من بين الحقائق الأساسية في الجغرافية البشرية، حيث إنه يعبر عن التراث الحضاري قديمًا وحديثًا ، (١)كما عدّه "ديمانجون" جوهر دراسة العمران الريفي(٢). ونظرًا لارتباط المسكن الريفي وظيفيًا بالبيئة الزراعية، فإنه يتأثر بما يطرأ على عناصر هذه البيئة من متغيرات عبر الزمن، وهي التغيرات التي يمكن فهمها وتفسيرها في ضوء التغيرات التي تطرأ على نشاط الإنسان وعلى المكان وأيضًا على التغيرات التي تطرأ على طبيعة العلاقة بين القرية والمدينة، كما يتأثر المسكن الريفي بالتحسن الواضح في مستويات المعيشة ونوعية الحياة في المناطق الريفية، وهكذا يصبح المسكن والتغيرات التي تطرأ عليه أحد المداخل الأساسية في تنمية القرية.

موضوع الدراسة :

تناولت الدراسات التي تعرضت للإسكان الريفي أو عرجت عليه الإطار الوصفي للمسكن ، مع الإشارة إلى ملامح التغير التي طرأت عليه، أو دراسة أحد عوامل تغير المسكن، في ظل قناعة بعدم وجود أزمة للإسكان في الريف، ولكن مع زيادة حدة كثافة السكان في الريف، وتبلور تيار الهجرة المرتدة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في الآونة الأخيرة (٣)، ومع تغير الأوضاع الاجتماعية في الريف وظهور نمط الأسرة النووية بدل الأسرة الممتدة وانتشار التعليم في الريف ، تغير الشكل العام للقرية والمسكن الريفي بشكل يكاد يكون تامًا سواء من حيث الشكل أو مادة البناء أو الوظيفة ، ولذلك فرغت القرية من مضمونها الإنتاجي (٤).

ومع ذلك مازالت السياسات الحكومية للإسكان تركز على المدن الكبرى والمناطق الحضرية، والتوسع في المدن الجديدة دون اهتمام يذكر بالمناطق الريفية، ولم تحظ قضايا الإسكان الريفي ومشاكله بالاهتمام الكافي على الرغم أن ٥٦% من السكان في مصر تقريباً يقيمون في هذه المناطق الريفية ، التي يتزايد فيها ضغط السكان على الأرض، مع محدودية الحيز العمراني للقرى، وتأخر التخطيط العمراني في المناطق الريفية ، في الوقت الذي لا تطبق فيه قوانين عدم الاعتداء على الأرض الزراعية بدقة ، وهو الأمر الذي جعل مشكلات الإسكان الريفي تصل إلى مرحلة الأزمة ، التي يجب التصدي لها على المستوى القومي بأسلوب يقوم على التخطيط العلمي.

وفي الحقيقة لا ترجع الأزمة الراهنة في الإسكان الريفي إلى مجرد تطبيق قوانين عدم الاعتداء أو البناء على الأراضي الزراعية ، ولكن ترجع هذه الأزمة إلى تراكمات امتدت عبر الفترات التاريخية المتتابعة ، وكان لكل فترة تاريخية منها مشكلاتها النوعية ، غير أن نقطة البدء الحقيقية في ظهور المشكلة ترجع إلى بداية الستينيات وزادت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين مع ظهور الهجرة الريفية إلى الدول النفطية، (٥)وما تبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية ساعدت على ظهور ملكية جديدة بخلاف الملكية الزراعية، وهي رأس المال النقدي القائم على التجارة ، إلى جانب ظهور المشروعات الاستثمارية بالقرية، مما أدى لتغيرات سريعة ومتلاحقة جلبت معها صور التباين والتحديث في أوضاع المسكن الريفي، الأمر الذي أدى إلى أزمة الإسكان الريفي التي آلت إلى ما هي عليه الآن(٦).

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على أوضاع السكن الريفي في صعيد مصر بعامة، ومحافظة :أسيوط بصفة خاصة، وإبراز صور التغير التي طرأت على المسكن الريفي بخصائصه التقليدية ، والكشف عن مدى ارتباط هذه التغيرات في أوضاع المسكن الريفي بتلك التغيرات التي طرأت على القرية المصرية، والوقوف على انعكاساتها في صورة التفاعل بين الإنسان والبيئة، ومحاولة التنبؤ باتجاه تأثير هذه المتغيرات على مستقبل أوضاع الإسكان الريفي في الصعيد، الأمر الذي شجع الباحث على اختيار موضوع البحث، علاوة على عدة اعتبارات أخرى تشمل:-

- ☒ تنامي دور الدولة نحو الاهتمام بالريف المصري من خلال إقرار البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ، مشروع شروق ، في يوليو١٩٩٦(٧).
- ☒ موقع :أسيوط بين محافظات مصر الوسطى ومحافظات مصر العليا جعلها نموذجًا جيداً لمحافظات الوادي ، لدراسة التغيرات التي طرأت على السكن الريفي في الصعيد.
- ☒ معايشة الباحث لهذه المحافظة ، الأمر الذي ساعد على رصد التغيرات السكنية بين الماضي والحاضر ، والتعرف على مشكلات البيئة الريفية واحتياجات أفرادها.

الدراسات السابقة :

تنقسم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ومنطقة الدراسة إلى ما يلي:-

أـ الرسائل العلمية: التي تناولت محافظة :أسيوط ما يلي:

الدراسة التي قدمها كامل عبدالناصر عام ١٩٧٥م. والذي كان أول الباحثين الذين تعرضوا لدراسة تصميم المسكن الريفي والعوامل المؤثرة فيه،(٨) وكذلك ما قدمه مجدي محمد رضوان (١٩٨٢) عن تأثير الإمكانات الحديثة في تطوير القرية المصرية، (٩)هذا إلى جانب الدراسة التي قدمها محمد أحمد أبوالليل (١٩٩٣م) عن الآثار المترتبة على الهجرة في القرية المصرية بالنسبة للقوى العاملة الزراعية والحيازة الزراعية وتقلص المساحة الزراعية نظراً لتحويلها إلى أراضي بناء(١٠)، وتأتي دراسة أحمد هلال محمد (١٩٩٣م) عن تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية، وفيه ألقى الضوء على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية على عمارة القرية والأسباب التي أدت إلى هذا التغير ونتائجها(١١).

ب- البحوث والرسائل العلمية التي تناولت موضوعات العمران الريفي وأفاد منها الباحث ما يلي:-

صلاح عبدالجابر عيسى: وتناول جغرافية العمران الريفي – دراسة تطبيقية على مركز رشيد (١٩٨٢م) وتنمية وتخطيط المستوطنات الريفية في الفيوم (١٩٨٣م) والتطور العمراني لقرية جروان بالمنوفية (١٩٨٦م) والقرى التوأمية بمحافظة المنوفية (١٩٩٠م) وعمران الهوامش الحضرية الريفية بالمنوفية (١٩٩٠م) وأهم التغيرات الجغرافية في العمران الريفي بمنطقة رشيد في الربع الأخير من القرن العشرين (٢٠٠٠م) .

فتحي مصيلحي : التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية ١٩٩٠م، الهيراكية الحجمية والتبعدية لشبكة القرى المصرية ١٩٩٠، والمعمور المصري في مطلع القرن ٢١بين مشاكل التنمية وتخطيط القرية المصرية١٩٩٠م.

محمد فريد أبوالعلا: المسكن الريفي المصري (١٩٩٠م) وتطرق إلى الدراسة الاجتماعية للمجتمع الريفي، وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين.

إسماعيل يوسف إسماعيل (١٩٩٦م) وتناول اتجاهات التغير في قرى المنوفية، والكشف عن العلاقة بين اتجاه التعلية الرأسية للمبنى السكني والتوسع العمراني الأفقي، وعلاقة ذلك باتجاهات التغيرات في التراكيب الاقتصادية والاجتماعية للسكان والملامح العمرانية للقرية وظروف نشأتها.

مصطفى عبدالحفيظ وماجدة إكرام عبيد، تخطيط وتصميم القرى النموذجية في إطار التنمية العمرانية والبيئة (١٩٩٩م) وفيها تطرقا إلى أنماط المساكن الريفية والتغيرات التي طرأت على مورفولوجية المسكن.

محمد أحمد أحمد خفاجي: التغيرات السكنية في قرية الغفارية – مركز مشتول السوق(٢٠٠٢م).

مناهج البحث:

من المتوقع تعدد مناهج الدراسة لهذا البحث والذي يتعلق بموضوعات شاملة ومتكاملة ، لذا فقد اعتمد الباحث على بعض المناهج ومنها:-

منهج التحليل المكاني Spatial Analysis Approach ، ويهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظاهرات الناجمة عن التفاعل بين العوامل المؤثرة في منطقة الدراسة ، ويتم ذلك من خلال التحليل الإحصائي للبيانات على أصغر الوحدات الإدارية بأقليم الدراسة (النواحي) وتوزيع نتائجه على خرائط توزيعات تبسط خلاصة الدراسة(١٢).

المنهج السلوكي Behavioral Approach ويهدف إلى فهم التوزيعات المكانية واتجاه الظاهرات التي يصنعها الإنسان والتي تولدت عن قراراته وسلوكياته(١٣). ويساعد هذا المنهج على تفسير التقاليد الريفية بالحفاظ على حرمة وخصوصية المسكن، وندرة السكن المؤجر للغير، أو التمسك بمفاهيم الحفاظ على الأرض ، أو نتيجة للسلوك حيال وهن قوانين الإسكان.

المصادر والأساليب البحثية:

اعتمد الباحث على عدة مصادر يمكن إيجازها فيما يلي:

الخرائط الطبوغرافية والتفصيلية لبعض قرى محافظة :أسيوط مقياس (٢٥٠٠ ،١:٢٥٠٠٠ : ١٠٠.٠٠٠) علاوة على الصور الجوية لكردون المباني لعام١٩٨٥م.

النتائج النهائية لتعداد السكان والمباني في محافظة :أسيوط في السنوات التالية ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦م، والنتائج النهائية لتعداد السكان والمباني للجمهورية لعام ٢٠٠٦م.

التقارير غير المنشورة بالمصالح الحكومية مثل الجمعيات الزراعية والوحدات المحلية ومركز المعلومات بالمحافظة.

الدراسة الميدانية التي أسهمت في استكمال البيانات من خلال نماذج الاستبيان والمقابلات الشخصية ، وقد صممت استمارة الاستبيان بحيث تحتوي على أسئلة مخصصة لمعرفة التغيرات الاقتصادية لريف المحافظة، وتأثير هذه المتغيرات على سكان الريف وعلى سلوكياتهم ، وانعكاس ذلك على السكن الريفي بصفة خاصة، حيث اقتضت الدراسة الاقتراب من الظاهر المقصودة بالبحث، إذ للمشاهدة دور فاعل في توصيف الحقائق الجغرافية(١٤).

كما اعتمدت الدراسة أيضا على بعض البرامج الإحصائية (Spss 10) التي تساعد على تحليل البيانات الرقمية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة .

اختيار عينة الدراسة:

تشمل محافظة أسيوط أحد عشر مركزًا ، تأخذ الشكل الطولي على نهر النيل ولهذا أثره على توزيع مراكز العمران ، حيث تقع بعض المراكز على مسافة ٦٣كيلومترا إلى الشمال عاصمة المحافظة ، كما هو الحال في ديروط والقوصية (٤٨كيلومترا) ولذلك كان من الصعب إجراء حصر شامل لجميع القرى الموجودة في المحافظة، لذا تم اللجوء إلى اختيار أسلوب العينة توفيراً للتكاليف وللحصول على معلومات أقرب إلى الدقة في أقل وقت ممكن، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالي:

أ - اختيار المراكز الإدارية:

تم تصنيف المراكز الإدارية بالمحافظة إلى أربعة أقسام تبعًا للتوزيع الجغرافي لمراكز المحافظة، ثم اختيار مركز واحد من كل قسم.

القسم الأول: ويشمل مركز :أسيوط ، وتم اختياره على أساس أنه أقرب المراكز لعاصمة المحافظة.

القسم الثاني : ويشمل المراكز الشمالية من المحافظة وهي ديروط والقوصية ومنفلوط، وقد تم ترتيبها جغرافيًا من الشمال للجنوب، وقد وقع الاختيار على مركز ديروط ممثلاً للجزء الشمالي من المحافظة.

القسم الثالث: ويشمل المراكز الجنوبية من المحافظة وهي أبوتيج وصدفا والغنايم ، وقد تم ترتيبها جغرافيًا من الشمال إلى الجنوب أيضًا، وقد وقع الاختيار على مركز أبوتيج ممثلاً للجزء الجنوبي من المحافظة.

القسم الرابع: ويشمل المراكز الشرقية من المحافظة وهي أبنوب والفتح وساحل سليم والبداري، وقد وقع الاختيار على مركز الفتح والبداري ممثلاً للجزء الشرقي من المحافظة.

وبذلك أصبح عدد المراكز المختارة والممثلة لمحافظة :أسيوط خمسة مراكز ، تم اختيارها بطريقة تمكن من إلقاء الضوء على التغيرات التي طرأت على المسكن الريفي بمراكز المحافظة.

ب - اختيار القرى:

بعد أن تم اختيار المراكز الإدارية ، تم اختيار حوالي ١٠% من عدد قرى كل مركز، وقع عليه الاختيار، وقد روعي في اختيارها حجمها ومدى قربها من طرق المواصلات الرئيسية وخصائص العمران بالمنطقة، وبناءً على هذا بلغ عدد القرى التي وقع عليها الاختيار (١٠) عشر قرى، ويعتبر هذا العدد مناسبًا حيث يمثل ١٠% من إجمالي قرى المراكز التي وقع عليها الاختيار، بينما تمثل حوالي ٥% من إجمالي قرى محافظة أسيوط .

وقد تم توزيع ١٠٠٠ استمارة، شارك في ملئها طلبة قسم الجغرافيا لكليتي الآداب والتربية بجامعة أسيوط بالعام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١م، وأمكن اختيار ٨٥٠ استمارة فقط التمس الباحث فيها الدقة، ويوضح الشكل (١) خريطة لمحافظة :أسيوط بين عليها مواقع القرى التي أجريت عليها الدراسة الميدانية في هذا البحث.

وبناءً على ماسبق يتناول هذا البحث بالدراسة النقاط الرئيسية التالية:-

- التغيرات في السكن الريفي .
- العوامل المؤثرة في التغير السكني الريفي .
- أنماط السكن الريفي المتطور.
- التغير السكني الريفي بين المشكة والحل.

١ - التغيرات في السكن الريفي:

تميزت القرية المصرية في الماضي بنظام خاص في الحياة والتكوين الاجتماعي وعلاقة الأفراد ببعضهم ، وكان نتاج ذلك التعاون في معظم أوجه الحياة، إلا أنه

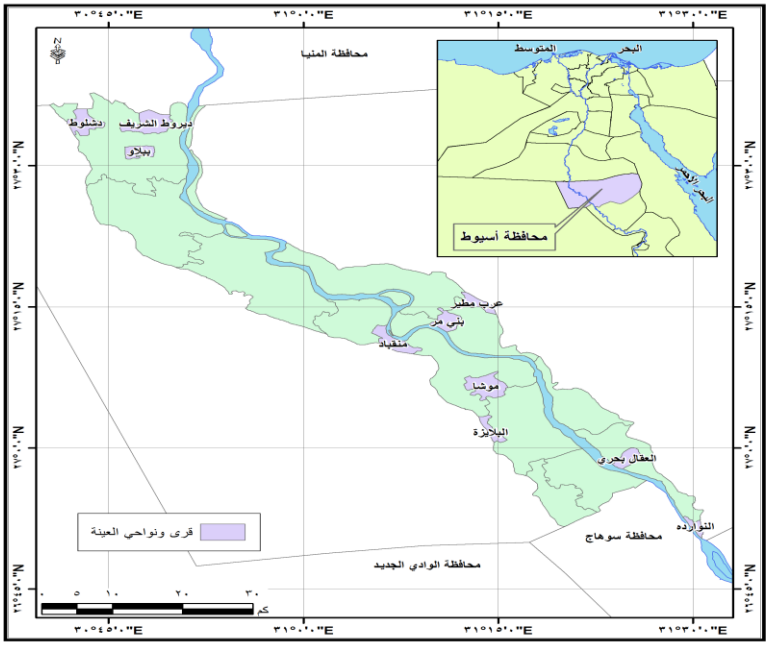

شكل (١) قرى الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط

خلال الفترة الماضية ومع بداية السبعينيات من القرن العشرين ، حدثت تغيرات كثيرة وسريعة، انعكست على الريف المصري بشكل عام ، سواء على أنماط الحياة به، أم على شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أم علي العمران الريفي بكل خصائصه وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء أهم التغيرات التي طرأت على السكن الريفي، وتتمثل فيما يلي:-

(١ -١) عمر المسكن:

يعكس عمر المسكن أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت في خلال فترات زمنية متعاقبة ، ومدى تأثيرها على شكل المسكن وأنماطه، ومباني السكن في ريف محافظة :أسيوط حديثة في الغالب ، وطبقًا لنتائج تعداد ٢٠٠٦ نجد نحو ٣١% من المساكن يعود تاريخ إنشائها إلى ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠م ، وهي الفترة التي شهدت زيادة معدلات الهجرة إلى الدول النفطية ، وهو حلم كان يراود الكثيرين لتحقيق أمانيهم في الثروة وخاصة في المناطق الريفية التي تقل بها فرص العمل. ويختلف الوضع حاليا عما كان عليه في تعداد ٢٠٠٦م، فمن خلال عينة عشوائية مكونة من ٨٥٠ مبنى سكنيًا، تبين أن أعمار المباني تتفاوت على النحو الذي يوضحه الجدول (١) .

جدول (١) أعمار المباني السكنية في ريف محافظة :أسيوط طبقًا للعينة

العمر / النسبة	٣٥سنة فأكثر	من ٢٣سنة لأقل من ٣٥سنة	من١٥سنة لأقل من ٢٥سنة	أقل من ١٥سنة
	%١٣	%٤٢	%٣١	%٢٤
المصدر: الدراسة الميدانية في ديسمبر ٢٠١٠م.				

ومن الجدول السابق يتضح أن نحو ٥٥% من المباني السكنية عام ٢٠١٠ قد شيد قبل ٢٥عامًا، وحوالي ربع عدد المباني (٢٤%) شيد في الـ١٥سنة الأخيرة، وهذا يوضح أن حوالي ٨٠% من مساكن ريف محافظة :أسيوط قد تم بناؤها منذ حوالي ٣٥عامًا في عملية إحلال للمساكن التقليدية القديمة لتتلائم مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يتفق مع ما ذكره لاري Larry من أن وظيفة المسكن تتمثل في أنه مكان للمعيشة والحماية من غوائل الطبيعة ، كما أنه يدر ربحًا ماديًا لمالكه، كما أنها تحقق الرضا النفسي للإنسان.(١٥)

(١ -٢) نوع المبنى السكني:

ينقسم المبنى السكني تبعًا للنوع طبقًا لنتائج تعداد ٢٠٠٦م. إلى أربعة أنواع ، هي العمارة والفيلا والمنزل والبيت الريفي ، (*) ويوضح الجدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لقرى محافظة :أسيوط تبعًا لنسبة نوع المبنى السكني.

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لقرى محافظة :أسيوط تبعًا لنوع المبنى السكني

نوع المبنى / % من جملة المباني	البيت الريفي		المنزل الريفي		عمارة أو فيلا	
	عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	%
٩٠% فأكثر	٥٨	٢٤.٧	-	-	-	-
٧٠-أقل من ٩٠%	١١٩	٥٠.٨	١	٠.٤	-	-
٥٠- أقل من ٧٠%	٣٦	١٥.٣	٦	٢.٦	-	-
٣٠- أقل من ٥٠%	١٣	٥.٦	١٦	٦.٨	١	٠.٤
١٠- أقل من ٣٠%	٧	٢.٨	٥٢	٢٢.١	٦	٢.٦
أقل من ١٠%	٢	٠.٨	١٦٠	٦٨.١	٢٢٨	٩٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني ٢٠٠٦م. لمحافظة :أسيوط.

من الجدول يتضح أنه:

يبلغ عدد القرى التي تزيد فيها نسبة البيوت الريفية عن ٩٠% من جملة مبانيها نحو ٥٨قرية بنسبة (٢٤.٧%) وحوالي ١١٩قرية تتراوح نسبة البيوت الريفية بها بين (٧٠%- أقل من ٩٠%) ، ومعنى ذلك أن أكثر من نصف قرى المحافظة (١٧٧قرية) تمثل البيوت الريفية (أكثر من ٧٠% من جملة مبانيها) وهو ما يدل على سيادة نظام السكن الريفي بقرى المحافظة.

ويوضح شكل (٢) أنماط توطن قرى المحافظة تبعًا لنوع المبنى، ومنه تبين أن نحو ٤٠قرية تتركز على هوامش الوادي، ويبلغ معامل توطن البيوت الريفية بها نحو ١.٥ فأكثر ، كما تتوطن المنازل والعمارات في ٢٧قرية شمال مدينة :أسيوط بمعامل توطن ١.٥ فاكثر ، في حين تتجانس ٥٠ قرية من قرى المحافظة من حيث توطن فرعي السكن الرئيسيين.

وتكاد المحافظة تنقسم إلى ثلاثة نطاقات رئيسية من حيث نوع المبنى السكني، نطاق يخضع للمؤثرات الحضرية التي أقلت بظلالها على نوع البناء السكني في زيادة نسبة المنازل والعمارات والفيلات ويتمثل هذا النمط في ٣٤قرية تمثل حوالي ١٤.٥% من إجمالي قرى المحافظة.

ونطاق يقع بمنأى عن النفوذ الحضري ويسوده سكن البيوت الريفية ويتمثل هذا النمط في ٨٧قرية بنسبة ٣٧% من إجمالي قرى المحافظة ونطاق انتقالي ثالث يمثل حوالي نصف قرى المحافظة (١١٤قرية)، وتمثل نسبة البيوت الريفية في القرى شديدة الريفية ٨٠% فأكثر من جملة مبانيها، وتقع معظمها على هوامش الوادي أو في ثنيات نهر النيل خاصة في ديروط وفي مركز أبنوب ، وتمثل نسبة المنازل والعمارات والفيلات أكثر من خمس المباني في القرى الآخذة في التحضر، كما هو الحال في قرية منقباد وقرية ديروط الشريف بمركز ديروط وقرية الحمام بمركز أبنوب ، وثمة علاقة إيجابية بين مجال تأثير النفوذ الحضري لشريان النقل المتمثل في طريقه الرئيسي (القاهرة – :أسيوط) على تركز هذه القرى في شمال المحافظة ، وبمعنى آخر تتركز قرى هذا النطاق داخل حيز يتراوح عرضه ما بين ١-٥كم من الطريق، وتقع في مجال دوائر النفوذ الحضري للمدن ديروط – منفلوط – :أسيوط .

(١ -٣) المباني الريفية تبعًا لنمط الاستخدام الرئيسي :

يوضح الجدول (٣) والشكل (٣) التوزيع المطلق والنسبي للمباني الريفية في محافظة :أسيوط، مقارنًا بريف الجمهورية والوادي طبقًا لتعداد ٢٠٠٦م ما يلي:-

جدول (٣) الوحدات السكنية تبعًا لنمط الاستخدام الرئيسي بريف :أسيوط والوادي والجمهورية:

استخدام الوحدات السكنية	ريف :أسيوط		ريف الوادي		ريف الجمهورية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السكن	٢٨٥٥٢٧	٧٦.٢	٢٣١٧٥٦٦	٨١.٧	٥٢٥٨٧٠٧	٨٣.٣
العمل أو السكن والعمل	١٧٧١٠	٤.٨	١١٩٥٢١	٤.٣	٢٩٧٦٧٤	٤.٨
مبان خالية	٦٧١٦٥	١٧.٩	٣٥٨٣٤٤	١٢.٦	٦٥٨٣٨٥	١٠.٤
مبان أخرى	٤٢٨٣	١.١	٣٩٨٣٣	١.٤	٩٦٤٥٩	١.٥
الجملة	٣٧٤٦٨٥	١٠٠	٢٨٣٥٢٦٤	١٠٠	٦٣١١٢٢٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني ٢٠٠٦ الجمهورية.

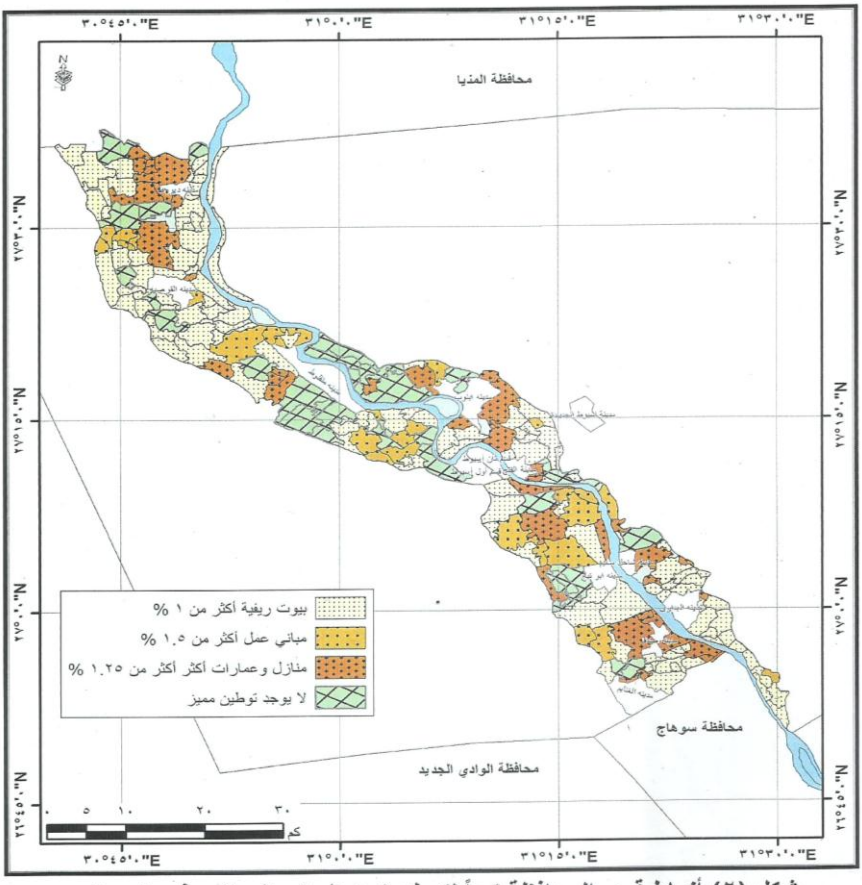

شكل (٢) أنماط قرى المحافظة تبعاً لتوطن نوع المبنى السكني في ٢٠٠٦م

معظم الوحدات السكنية بريف :أسيوط (٧٦.٢%) والجمهورية (٨٣.٣%) تستخدم للسكن، في حين تمثل الوحدات المستخدمة للعمل أو السكن والعمل ما يقرب من (٥%) من جملة الوحدات السكنية فقط.

ارتفاع نسبة البيوت الخالية في الصعيد بصفة عامة (١٢.٦%) وأسيوط بصفة خاصة (١٧.٩%) ارتفاعاً كبيراً مقارنة بريف الجمهورية (١٠.٤%) ويعزى ذلك إلى العادات والتقاليد الموروثة بالصعيد، فضلاً عن عمليات النزوح من ريف الصعيد .

تتباين نسبة الوحدات المستغلة للسكن من قرية لأخرى فهي تتراوح ما بين (٩٦%) كما في قرية النواورة، (٥١%) في قرية بني مركز الفتح، وبالمثل تتفاوت نسبة الوحدات الخالية ما بين (١٥%- ١٢%) في قرى المحافظة ، ويوضح جدول (٤) والشكل (٤) التوزيع العددي والنسبي لقرى المحافظة تبعاً لأنماط استخدام الوحدات.

وتبين من الجدول أن نحو ثلاثة أرباع قرى المحافظة تتراوح نسبة الوحدات المشغولة والمستخدمة في السكن فيها ما بين ٧٠% إلى ٩٠% من جملة الوحدات، وإن ١٥% تمثل ما يقرب من ٦.٤% من جملة القرى تزيد نسبة الوحدات المشغولة للسكن فيها عن ٩٠% من جملة وحداتها السكنية.

جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي لقرى المحافظة تبعاً لنمط استخدام الوحدات لعام٢٠٠٦

%من جملة الوحدات	استخدام السكن		استخدام العمل والسكن		غير مشغولة	
	عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	%
٩٠% فأكثر	١٥	٦.٤	-	-	-	-
٧٠-أقل من ٩٠%	١٧٣	٧٣.٦	-	-	-	-
٥٠-أقل من ٧٠%	٤٦	١٩.٦	-	-	-	-
٣٠- أقل من ٥٠%	١	٠.٤	٨	٣.٥	١٩	٨.١
١٠-أقل من ٣٠%	--	--	٢٨	١١.٩	١٨١	٧٧
أقل من ١٠%	--	--	١٩٩	٨٤.٦	٣٥	١٤.٩
الإجمالي	٢٣٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠	٢٣٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني ٢٠٠٦م لمحافظة :أسيوط.

تمثل الوحدات السكنية المستغلة في السكن والعمل الإنتاجي في تعداد ٢٠٠٦م. حوالي ٤.٨% من جملة الوحدات السكنية ، ويعتقد أنها ترتفع عن ذلك في الوقت الراهن، تبعًا لتخصيص نسبة من البيوت الريفية القديمة والوحدات السكنية الحديثة بالطابق الأرضي للأعمال الإنتاجية، سواء المرتبطة بالنشاط الزراعي أم التخزين والتجارة . كما تبين أن القرى التي تتراوح نسبة الوحدات الخالية غير مشغولة بها ما بين ٣٠-٥٠% من جملة وحداتها تمثل ٨.١% من جملة القرى بمجموع ١٩قرية ، وأكثر من ثلاثة أرباع قرى المحافظة تمثل الوحدات الخالية غير المشغولة فيها ما بين ١٠- أقل من ٣٠% من عدد وحداتها السكنية ، أما عن الوحدات المستخدمة في غرض العمل أو العمل والسكن معاً فترتفع نسبتها عن ٣% في ثماني قرى.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة انتشار وحدات سكنية خالية غير مستغلة ترتفع في القرى التي ينخفض بها معدل الزيادة السكانية والتي أحياناً ما يتضح فيها تيارات الهجرة النازحة ، وخاصة الهجرات القديمة حيث أصبحت الهجرة فيها تقليداً متوارثاً لبعض الفئات الاجتماعية ، ومن هذه القرى قرية البلايزة بمركز أبوتيج معظم مبانيها ومساكنها الخالية من البيوت الطينية، كما لعبت هجرات العمل الحديثة للدول العربية والأوروبية أيضاً دورها في زيادة نسبة الوحدات الخالية، نظراً لزيادة الاستثمارات في مجال البناء السكني، والتي تعتبر مدعاة للتباهي والتفاخر، حيث تهجر المساكن القديمة والبيوت في قلب القرى الكبيرة ويتجه حائزوها إما للبناء في حقولهم الزراعية خارج القرية، أو في مداخلها الرئيسية ، وتزيد في بعض الأحيان الوحدات السكنية من البيوت الحديثة عن الحاجة الفعلية للحائز وقت استكمال المبنى السكني، مما يؤدي لمزيد من الوحدات الخالية (سواء حديثة أم قديمة) ، كما يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضاً ببعض القرى التي بها مزارات دينية، وتستغل في السياحة الدينية ، كما هو الحال في قرية دير درنكة، ورزقة دير الحرق بمركز القوصية، ودير الجنادلة بمركز الغنايم .

وكذلك يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضاً ببعض القرى القزمية والصغيرة، كما في مركز أبنوب ومركز أبوتيج ، أو في بعض القرى المتطرفة في هوامش الوادي ، ويبدو أن العلاقة ما بين انخفاض العائدات الاقتصادية المحلية، وضعف إمكانية الوصول في بعض هذه القرى ، قد دفعت عدداً من سكانها إلى الهجرة الدائمة للحواضر ، كما في قرية غرب العوامر بمركز أبنوب وقرية باقورة وبني سميع بمركز أبوتيج .

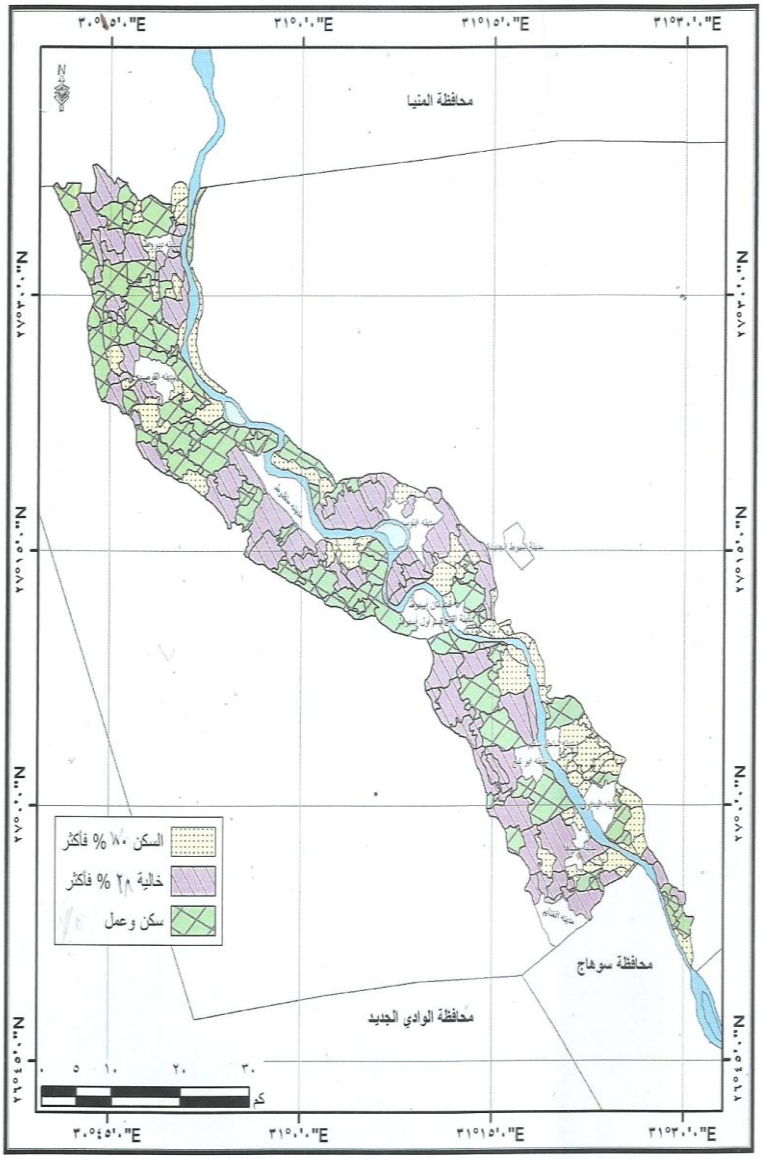

شكل (٤) أنماط استخدام الوحدات السكنية في ريف محافظة أسيوط

٥% فأكثر

(١ -٤) ارتفاع المسكن الريفي (المبالغة الرأسية):

مع تزايد متطلبات العصر وارتفاع أسعار أراضي البناء وتكاليف البناء بالاضافة إلى زيادة معدلات النمو السكاني اضطر السكان إلى البناء الرأسي، ومن خلال الجدول (٥) نجد أن المباني ذات الطابق الواحد استحوذت على ٤٧% من جملة مباني القرية بينما بلغت نسبة المباني ذات الطابقين ٤٨.٤% والطوابق الثلاثة فأكثر١.٣% .

تزيد نسبة المباني ذات الطابقين فأكثر على (٥٠%) في خمسة مراكز إدارية تقع بأكملها في الجانب الغربي للسهل الفيضي ، وهذا أمر طبيعي حيث يتسع السهل، ويمتد في هذا الجانب خط سكك حديد الوجه القبلي، كما تتوافر بها شبكة من طرق النقل وباتساعات مختلفة، تربط المراكز العمرانية بعضها ببعض ، كما تربط بكثافة ملحوظة مدن هذه المراكز بظهرها الريفي، كما تربط في الوقت نفسه هذه المراكز بالعاصمة ، وقد ترتب على تشعب شبكة طرق النقل وسهولة المواصلات داخل هذه المراكز، نمو متسارع للتأثير الحضري لمراكزها العمرانية ، وانعكس ذلك على المسكن انعكاساً موجباً.

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي لمباني السكن حسب الأدوار في ريف المحافظة تبعاً لتعداد ٢٠٠٦م.

البيان / المركز	طابق واحد		طابقان		ثلاثة فأكثر		غير مبين		الجملة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ريف مركز أسيوط:	٢١٨٠٧	٤٢.٢	٢٧٣٣٨	٥٢.٩	٧١٦	١.٤	١٨١٨	٣.٥	٥١٦٧٩
ريف مركز أبنوب	١٧٠٦٥	٥١.٣	١٥٣٦٧	٤٦.٢	٢٧١	٠.٨	٥٨٢	١.٧	٣٣٢٨٥
ريف أبوتيج	١٤٣٧٦	٤٧.٨	١٤٩٦٣	٤٩.٨	٣١٢	١.١	٤١٦	١.٣	٣٣٠٦٧
ريف البداري	١٣٢٦٣	٥٣.١	١١٠٥٦	٤٤.٣	٩٧	٠.٤	٥٣٨	٢.٢	٢٤٩٥٤
ريف ساحل سليم	٨٢٦١	٥١.٤	٧٠٨١	٤٤.١	٢٣٣	١.٥	٤٧٤	٣	١٦٠٤٩
ريف الغنايم	٥٩٢٨	٦٦.٧	٢٧٥٩	٣١	١٠٩	١.٥	٩٩	١.١	٨٨٩٥
ريف القوصية	١٩٢٧٢	٤٤.٥	٢٢٣٦٢	٥١.٧	٤١٢	١	١١٩٣	٢.٨	٤٣٢٣٩
ريف ديروط	٢٧١٨٤	٤٦.٥	٢٦٨٦٨	٤٥.٩	٩٠٨	١.٦	٣٥١٦	٦	٥٨٤٧٦
ريف صدفا	٩٢٥٨	٤٢.٦	١١٢٠٨	٥١.٥	١٠٥٢	٤.٨	٢٦١	١.١	٢١٧٧٩
ريف منفلوط	١٨٦٠٧	٤٥.٣	٢٠٥٠٤	٤٩.٩	٤٧٩	١.٢	١٤٨١	٣.٦	٤١٠٧١
ريف الفتح	١٥٣٠٤	٤٧.٧	١٥٤٨٥	٤٨.٦	٢٥٨	٠.٧	٩٦٢	٣	٣٢٠٠٩
ريف المحافظة	١٧٠٣٢٥	٤٧.١	١٧٤٩٩١	٤٨.٤	٤٨٤٧	١.٣	١١٣٤٠	٣.١	٣٦١٥٠٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني لمحافظة :أسيوط٢٠٠٦م.

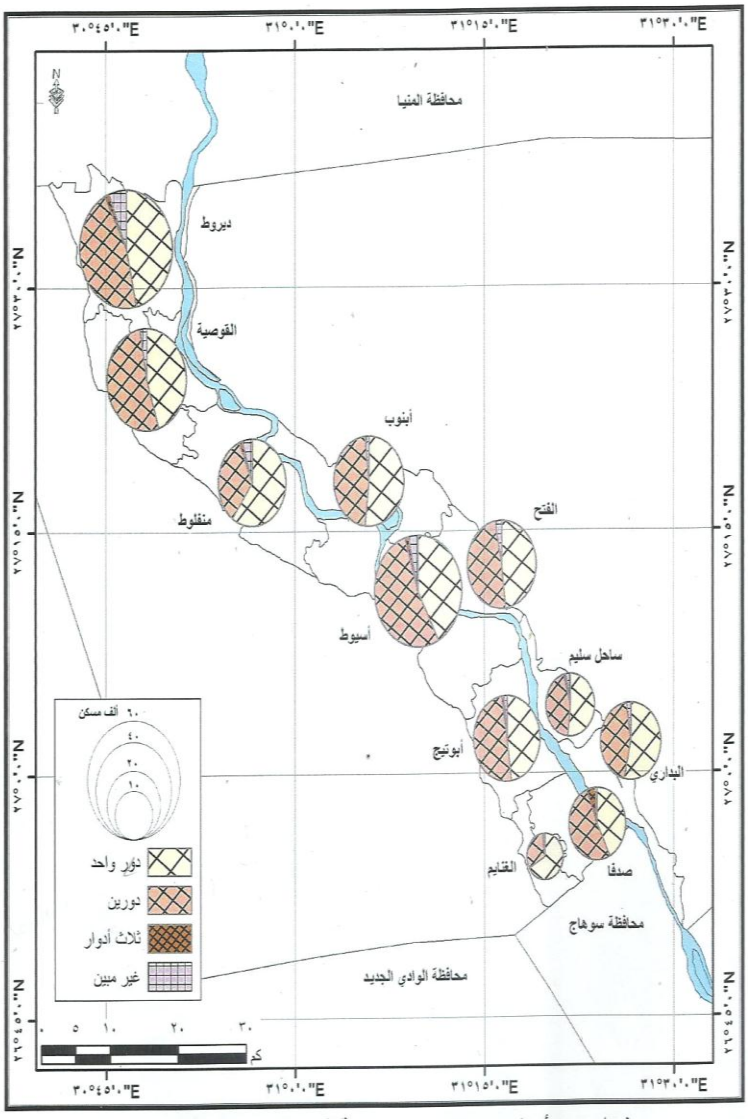

شكل (٥) أرتفاعات المباني السكنية في ريف محافظة أسيوط

ويختلف الوضع حاليا عما كان عليه عام ٢٠٠٦م ، فمن خلال العينة العشوائية (٨٥٠مبنى سكنيًا) تبين التغير الواضح في ارتفاعات المباني بالقرية، وذلك نتيجة لاستخدام مواد البناء الحديثة ، حيث وجد أن ٥١.٩% من مباني القرى التي أجريت فيها عينة البحث تتكون من دورين ١٢.٦% منها تتكون من ثلاثة طوابق فأكثر ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التحول الحضري للقرية بما يتناسب مع مستجدات العصر ، فيتم التوسع الرأسي في المباني الجديدة التي ظهرت مع طفرة النمو العمراني التي صاحبت هجرة أعداد كبيرة من العمال والفلاحين والخريجين والمؤهلات العلمية للعمل في الدول البترولية ، أو للعمل في الحضر بأجور مرتفعة نسبيًا ، وقد بدأ ذلك التحول منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين ومازال مستمرًا، وإن كان قد انخفض في الوقت الحاضر بسبب انخفاض الأجور وتراجع أعداد المهاجرة إلى دول الخليج .

(١ -٥) مادة البناء Building Material:

تبين من الدراسة الميدانية وضوح الحضرية Urbanization في معظم القرى، وذلك من خلال مادة البناء المستخدمة ، وهو ما يؤكده المظهر الحضري للمساكن ، حيث يكاد الطوب اللبن يختفي ويحل محله الطوب المحروق (الأحمر) والخرسانات الأسمنتية المسلحة على نطاق واسع ، منذ السبعينيات على وجه الخصوص ، وتتميز هذه المواد البنائية باقتصادها في المساحات المهدرة في العمارة لصغر سمكها وسهولة تشكيلها بأشكال هندسية أفضل ، ولاتخاذها خطوطًا مستقيمة، وفوق ذلك فهي تتميز بقدرتها على التحمل والتعلية الرأسية من الناحية الإنشائية، ويوضح الجدول (٦) وشكل (٦) تباين نسبة المباني المشيدة بالخرسانات المسلحة والطوب الأحمر واللبن في ريف أسيوط مقارنة بالوادي والجمهورية.

جدول (٦) المباني السكنية في ريف :أسيوط والوادي والجمهورية تبعاً لنوع مادة البناء لعام ٢٠٠٦م.

النطاق / مادة البناء	ريف :أسيوط		ريف الوادي		ريف الجمهورية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طوب أحمر بأسقف خرسانية وأعمدة	٢٣٨٥٤	٦.٦	١٩٣٧٠٤	٧.٢	٨٠١٣٦٤	١٣.٥
طوب أحمر وأسقف خرسانية	٨١٢٨٧	٢٢.٥	٥١٤٦٣٨	١٩.٢	١٥٧٦٦٣٨	٦.٦
طوب أحمر وأسقف غير خرسانية	١٨٦٦٨١	٥١.٦	٩٨٦٢٩٥	٣٦.٧	١٦٠٤٧١٧	٢٧.٠
طوب لبن وأسقف خشبية	٦٩٦٨١	١٩.٣	٩٨٩٧٢٠	٣٦.٩	١٩٥٥١٤٣	٣٢.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني ٢٠٠٦م.

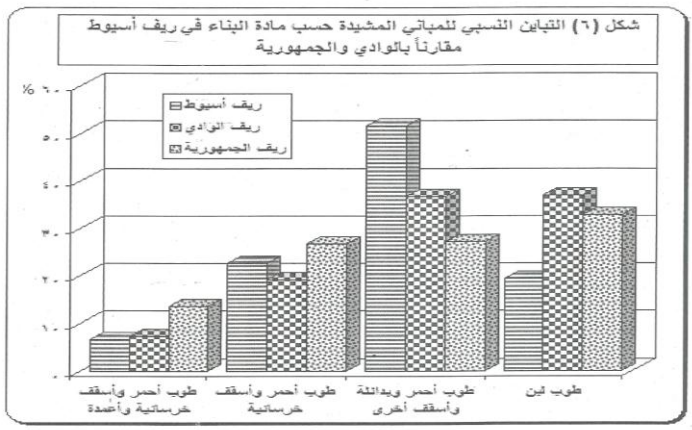

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة مباني طوب اللبن في ريف أسيوط (١٩.٧%) انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بريف الجمهورية (٢٢.٩%) أو ريف الصعيد (٣٦.٩) ، وقد يعزى ذلك إلى أن مساكن الطوب اللبن لا تتحمل التوسع الرأسي ، وأن الحوائط تستهلك مساحة كبيرة من المسكن، فضلاً عن ارتفاع أسعار أراضي البناء.

ومن خلال العينة العشوائية التي تمت خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١م ، تبين اختلاف حالة المباني تبعاً لمادة البناء عما كانت عليه عام ٢٠٠٦م. كما يلي:-

مباني الطوب اللبن والأسقف الخشبية ومبان شيدت بمواد هشة كالغاب والخشب وتمثل (١٩.٣%) من جملة المباني، وتوجد هذه المساكن داخل الكتل القديمة للنواحي على هيئة كتل متراصة، وغالباً ما تكون حالتها سيئة ومتواضعة في مستواها وإمكاناتها ، ولا تتحمل الارتفاع إلى أكثر من طابق وتنتشر المساكن المبنية بهذه المواد على هوامش الوادي، كما هو الحال في قرية النواورة بمركز البداري والبلايزة بمركز أبوتيج ، وفي وسط السهل الفيضي كما هو الحال في قرية موشا بمركز أسيوط، وتوضح الصورة رقم (١) بعض هذه المساكن. مباني الطوب الأحمر والأسقف غير الخرسانية وتمثل ٥١.٦% من جملة المباني، ومعظمها تم بناؤه بدلاً من مساكن الطوب اللبن القديمة بعد التحسين النسبي في الأحوال الاقتصادية وتتخذ تلك المباني نمطًا ريفيًا يرتبط بأعمال إنتاجية ، كما تنخفض إمكانية تعليتها ، وبعض جدران تلك المباني يستخدم في لحاماتها الطين بديلاً للأسمنت للحفاظ على (الطوب الأحمر- الأبيض) ، لحين توافر الأموال اللازمة للاستبدال بمبنى خرساني يمكن تعليته في المستقبل، كما يدل ارتفاع هذا النمط من المباني إلى وجود حالات التعدي وإمكانية محدودة للنمو الرأسي ، مع انخفاض درجة الاستخدامات الحضارية ، حيث إنها مبان ريفية يعمل أغلب أصحابها في حرفة الزراعة ، كما أن مستواهم المعيشي متوسط، وهي مساكن الأسر الممتدة حيث يعيش الآباء والأبناء والأحفاد معًا.

مباني الأعمدة والأسقف الخرسانية ومباني جدران التحميل من الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية تمثل ٢٩.١% من جملة المباني، ومعظم مباني جدران التحميل ذات الأسقف الخرسانية، إما أنها قديمة نسبيًا عن المباني الخرسانية أو أنها حديثة، ولكن يعبر نمطها البنائي عن الانخفاض النسبي للقدرة الاقتصادية لحائزيها ، وغالبًا لا تضم أكثر من طابقين وقد تتخذ النمط الريفي المعبر عن دور إنتاجي يتضح في وجود الحظيرة أو جزء من مساحة طابقها الأرضي يخصص لأغراض إنتاجية أو الدكاكين، وهذا النمط غالبًا ما يوجد بالهوامش المتآخمة مباشرة للكتلة القديمة أو بداخلها ، حيث تحل محل المنازل الريفية الطينية.

تتوقف القدرة الاستيعابية لتلك المباني على عمرها وطريقة بنائها، التي لا تتحمل تعلية مأمونة أكثر من طابقين فوق الطابق الأرضي، أما مباني الأعمدة والأسقف الخرسانية فتتميز بتعدد الطوابق وتوافر كثير من الشروط الصحية والجمالية، وينتشر هذا النمط في القرى القريبة من المدن، كما هو الحال في قرية منقباد بمركز :أسيوط ، وديروط الشريف بمركز ديروط، كما أوضحت العينة والدراسة الميدانية أن هناك علاقة ارتباطية قوية (٠.٨٤) بين مادة بناء المسكن ونوع المبنى ، ويعني هذا أن مجال تركز مباني الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية هي نفس مجال تركز العمارات والمنازل كما هو الحال في دشلوط.

العوامل المؤثرة في التغير السكني:

تسعى الدراسة في هذا الجزء إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التغيرات الحديثة التي شهدتها القرية، وبين التغير في أنماط المسكن الريفي، والكشف بصفة خاصة عن آثار النقلة الاجتماعية التي يحققها الفرد ، سواء من الهجرة أو من خلال التعليم، أو التغير في المهنة وطبيعة العمل ومستويات الدخل ، ومدى انعكاسها على خصائص المسكن الذي يقيم فيه ، وتطرح الدراسة في هذا المجال فرضية؛ مؤداها عندما يرتقي المستوى المعيشي للفرد ، يسعى مباشرة إلى تطوير أوتغير مسكنه بشكل يتفق مع معطيات العصر، وتشمل ذلك الفرضية مجموعة من الفروض الفرعية تتضمن ما يلي:-

تؤدي الهجرة إلى تحسين مستوى المعيشة أو تغير بعض الخصائص الاجتماعية أو النشاط الاقتصادي.

كلما ارتقى رب الأسرة في سلم التعليم ، أدى ذلك إلى إضفاء مزيد من الملامح العصرية على خصائص مسكنه.

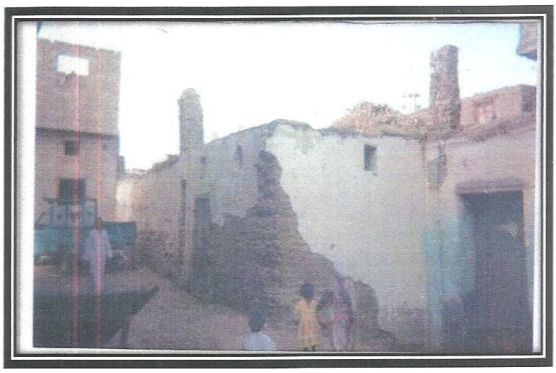

النمط الأول

قرية النواورة

النمط الثاني

قرية بني مر

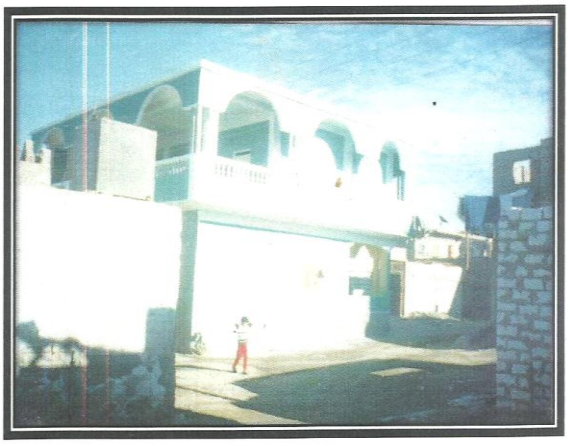

النمط الثالث

قرية منقباد

صورة رقم (١) تطور المسكن الريفي بمنطقة الدراسة

يؤدي العمل بالأنشطة غير الزراعية إلى ظهور المزيد من الخصائص العصرية في المسكن.

عندما يتزايد دخل القروي أو تتحسن أوضاعه المادية، يسعى إلى تحسين خصائص مسكنه، لتحقيق مزيد من الملاح العصرية، سواء في الشكل أو المرافق أو الأثاث ، ولتحقيق هذه الفروض حاولت الدراسة الكشف عن العلاقات الارتباطية بين معطيات الدراسة الميدانية.

(٢ -١) الهجرة إلى الخارج :

لم يقتصر تأثير الهجرة إلى الدول العربية على إحداث تغيرات في بعض خصائص السكان فحسب، بل تعداه نحو إشباع متطلبات وتطلعات هؤلاء المهاجرين، سواء بناء سكن حديث مناسب، أو شراء أراض زراعية، أو تملك بعض وحدات الإنتاج الزراعي، أو بنشر بعض الخدمات الجديدة في المنطقة ، وتشير الدلائل إلى أن المهاجرين يخططون للإنفاق السريع نسبيًا لمدخراتهم ويوجه هذا الإنفاق إلى حد ما نحو إقامة مبان سكنية جديدة، فقد أوضحت نتائج العينة أن حوالي ٤٦% من المهاجرين أدخلوا التحسينات وترميمات أو بناء مساكن جديدة وتزويدها بقطع الأثاث الحديثة رمزاً للهيبة التي تطرأ على أوضاعهم ، وكثيراً ما يفضل الكثيرون منهم ترك المساكن القديمة لأسرهم والتي تقع غالبًا داخل القرى أو مواقع غير متميزة لكي يقوموا بالبناء في مواقع جديدة عند مداخل القرى، وهو الأمر الذي ساعد في الامتداد العمراني للقرية المصرية، وبالتالي تصبح أطراف القرية مهيأة للغزو العمراني الجديد(١٦)، وكان لذلك أثره في ارتفاع أسعار هذه الأراضي بصورة كبيرة فقد ارتفع سعر القيراط الواحد من الأرض الزراعية الملاصقة للكتلة السكنية للقرية من ٩٠٠ جنيه عام ١٩٧٠ إلى ما بين ٤٠.٠٠٠ جنيه – إلى أكثر من ٧٥.٠٠٠جنيه عام ٢٠١٠م.

ظهرت المساكن وحتى الفيلات الحديثة المتميزة داخل القرية والتي تضاهى تلك الموجودة في المدينة، وكذلك المباني ذات الطوابق المتكررة بالقرى حيث تشير الدراسة إلى أن حوالي ٣٥% من المهاجرين يقطنون مساكن ذات طابقين فأكثر ، مقابل ٦٥% من المهاجرين يقطنون مساكن أحادية الطابق ، ولم يقتصر هذا الاختلاف على ارتفاع المسكن بل امتد أيضاً إلى نوع مواد البناء المستخدمة، فقد بلغت نسبة المساكن المبينة بالطوب الأحمر حوالي ٩٤% سكانها لمن هاجروا للعمل بدول الخليج، مقابل ٨٩% لغيرهم، ولم يقتصر هذا الاختلاف على مادة بناء المسكن فقط، بل امتد أيضاً إلى مساحة المسكن، فقد بلغت نسبة الذين يقطنون في مسكنه به خمس حجرات فأكثر من ٤٤.١% من المهاجرين مقابل حوالي ٣٧.١% من غير المهاجرين ، وقد بلغ متوسط عدد حجرات مسكن الفئة الأولى ٤.٨حجرة ، والفئة الثانية ٤.٤حجرة .

جدول (٧) توزيع أفراد العينة حسب عدد الحجرات بالمسكن والموقف من الهجرة بريف :أسيوط

البيان / عددالحجرات	غير مهاجر		مهاجر	
	العدد	%	العدد	%
١	٢٨	٥	٥	١.٨
٨	٨٣	١٥	٤٨	١٦.١
٣	١١٤	٢٠.٧	٤١	١٣.٨
٤	١٢٣	٢٢.٢	٧٢	٢٤.٢
٥ فأكثر	٢٠٤	٣٧.١	١٣٢	٤٤.١
الإجمالي	٥٥٢	١٠٠	٢٩٨	١٠٠

وباختصار فإن حالة المساكن بوجه عام بين المهاجرين أفضل عما هو عليه بين غير المهاجرين، وهذا يرجع إلى ما طرأ على أوضاعهم الاقتصادية من تحسن وزيادة في مدخراتهم، ومن الآثار الاقتصادية الأخرى التي نتجت عن الهجرة استثمار كثير من المهاجرين جزءاً من دخولهم في مشروعات تدر عليهم دخلاً كشراء سيارة (نقل – أجرة) أو أرض زراعية أو إنشاء مبان سكنية وتأجيرها لبعض الموظفين الذين لم

يتمكنوا من بناء مسكن حديث (ويتراوح إيجار الشقة ما بين ٢٠٠-٤٠٠جنيهاً شهرياً) ويظهر هذا النمط بصفة خاصة في القرى القريبة من المراكز الحضرية كما هو الحال في قرية منقباد بمركز :أسيوط وقرية ديروط الشريف بمركز ديروط .

(٢ -٢)التعليم:

يعد التعليم من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في تغير المسكن الريفي، فقد لعب الإقليم دوراً مؤثراً في تحديد ملامح التغير العمراني في القرية المصرية، سواء كان أفقياً أم رأسياً أم حضرياً، وهو ما تعكسه بيانات الجدول(٨).

ويتضح من النظرة الأولى لهذه العلاقة وجود ارتباط واضح بين مستوى التعليم ونمط المسكن ، حيث يتضح أن حوالي ٦٢.٨% من المساكن ذات النمط التقليدي يقطنها أفراد لا تزيد مستويات تعليمهم عن المرحلة الإعدادية.

جدول (٨) العلاقة بين مستوى تعليم أرباب الأسرة ونمط المسكن حسب العينة[١٧]

نمط المسكن / مستوى التعليم	حديث		مختلط		تقليدي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	١٢٠	٢٢.٣	٤٣	٣٢.٣	٨٤	٤٦.٧
يقرأ ويكتب	١٧٨	٣٣.٢	٥٣	٣٩.٨	٤٦	٥٢.٦
مؤهل متوسط	١١٩	٢٢.٢	٢٤	١٨.١	٣٣	١٧.٢
مؤهل عالٍ	١٢٠	٢٢.٣	١٣	٩.٨	١٩	١٠.٥
	٥٣٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠

وتكشف بيانات الدراسة الميدانية عن أن نسبة ٥٥.٥% من المساكن ذات النمط الحديث يقطنها ذوو المستويات الدنيا من التعليم (الإعدادية فأقل) وهو ما يعني أن المستويات الدنيا تسعى إلى تطوير مساكنها التقليدية ، وتزويدها بالمرافق والملامح الحديثة.

وبحساب معامل الارتباط بين نمط المساكن الحديثة ومستوى التعليم بلغت ٠.٥٤ فقط وهو ارتباط موجب ضعيف ، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد مدى قوة هذه العلاقة ، وتتمثل هذه العوامل في كل من المهنة والنشاط الأساسي لرب الأسرة ومستوى الدخل.

(٢ -٣) مهنة رب الأسرة :

يؤثر نشاط أرباب الأسر في ريف المحافظة على النمط البنائي السكني ، ويوضح الجدول (٩) وشكل (٧) العلاقة بين نوع نشاط الذي يمارسه رب الأسرة ونمط السكن الذي يعيش فيه .

جدول (٩) يوضح العلاقة بين نوع النشاط أرباب الأسرة ونمط المسكن وحسب العينة .

نمط المسكن / نشاط رب الأسرة	حديث		مختلط		تقليدي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زراعة	١٨٨	٣٥	٤٨	٣٦.١	٩٦	٥٣.٣
تجارة وخدمات	٤٤	٨.٢	١٠	٧.٥	١٢	٦.٧
أعمال حرفية	٢٢	٤.١	١٢	٩.٠	٢	١.١
اعمال حكومية	٢٤١	٤٤.٩	٥٦	٤٢.١	٤٦	٢٥.٦
أعمال مهنية أخرى	٤٢	٧.٨	٧	٥.٣	٢٤	١٣.٣
الإجمالي	٣٥٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠
المصدر: الدراسة الميدانية ، ديسمبر ٢٠١٠م.						

وتكشف بيانات الجدول السابق عن ارتباط واضح بين العمل في الأنشطة الزراعية وبين سيادة النمط التقليدي للمسكن، حيث إن أكثر من نصف المساكن التقليدية (٥٣.٣%) بعينة الدراسة يسكن بها العاملون في الزراعة وصغار الموظفين، وأن حوالي ثلثي المساكن الحديثة (٦٥%) يقيم فيها العاملون بالأنشطة غير الزراعية (موظفون - تجار وحرفيون – ومهن أخرى) ، وهي الفئات التي تشغل كذلك معظم المساكن ذات النمط المختلطة بنسبة (٦٤.٩%) ، بينما نجد أن (٣٥%) من العاملين بالزارعة يقطنون مساكن حديثة بعد أن أدخلوا عليها بعض تحسينات في تصميمات البناء والتشييد ، وهو أمر له دلالة واضحة ، إذ أن أكثر من ثلث العاملين بالزراعة في العينة العشوائية، أصبحوا يمتلكون مساكن عصرية من حيث الشكل والتركيب الداخلي ، أو طبيعة الاستخدام ونوعية الأثاث، بمعنى أنه لا توجد لديهم حظيرة مواشٍ أو فرن تقليدي وحجرات تخزين، وأن لديهم أثاثًا عصريًا.

ويمكن تفسير ذلك في إطار ظروف أخرى مساعدة لهذه الأسر منها ممارسة أنشطة غير زراعية، وارتفاع مستوى تعليم الأبناء أو سفر أحد الأبناء أو بعضهم للعمل في الخارج، وهي جميعًا أمور تدعم الافتراض بأن التحول من العمل الزراعي لممارسة الأنشطة غير الزراعية، يعد سببًا كافيًا يسعى رب الأسرة إلى تطوير أوضاع مسكنه وإضفاء الطابع العصري عليه ، ويدعم ذلك معامل الارتباط القوي الموجب والذي بلغ (٠.٧٤) بين نوع النشاط الاقتصادي لرب الأسرة ونمط المسكن الذي يقيم فيه ، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة أسلوب حياة العاملين بالأنشطة غير الزراعية من ناحية، ومستويات دخولهم من ناحية ثانية، ويؤكد لك ما تشير إليه بيانات الجدول (١٠ ، ١١).

شكل (٧) العلاقة بين عمل رب الأسرة ونمط المسكن

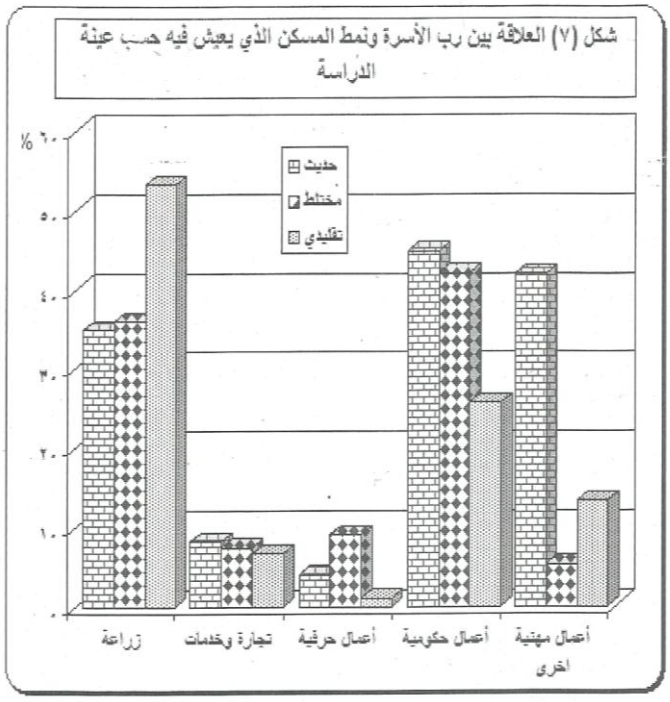

(٢ -٤) متوسط الدخل:

يؤثر متوسط دخل الأسرة على حالة المسكن وأيضًا على اتجاه الأفراد نحو تحسينه وتعديله، ولذلك اهتم البحث بدراسة متوسط مستوى الدخل للأسرة، ولما كان من المتعذر معرفة الدخل الحقيقي لكل أسرة، اضطر الباحث إلى استعمال عدة أسئلة يمكن بواسطته معرفة الدخل السنوي تقريبًا بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق مساحة الأرض التي تحوذها كل أسرة وأعداد الحيوانات التي تمتلكها وغيرها من مصادر الدخل، ففيما يتعلق بمساحة الحيازة الزراعية والتي يقصد بها مساحة الأراضي الزراعية المملوكة أو المستأجرة أو كلتيهما معًا، يتبين من الدراسة الميدانية أن ٥٢.٣% من أرباب الأسر لديهم أقل من فدان ، وأن ٢٩.٩% من أرباب الأسر لديهم أقل من ثلاثة أفدنة ، انظر الشكل رقم(٨).

كذلك يبين الجدول (١٠) أن نسبة من لديهم أقل من خمسة أفدنة قد بلغت ١٢.٥% من أرباب الأسر، وتجدر الإشارة إلى أنه تبين من الدراسة الميدانية أن ٥٠% من أرباب الأسر من ذوي الحيازة الملك ، وأن٣٩% منهم من ذوي الحيازات المشتركة (ملك – إيجار) بينما وجد أن ١١% منهم ذوو الحيازات الاستئجارية.

جدول (١٠) توزيع أرباب الأسر بالعينة وفقًا لمساحة الحيازة الزراعية

المركز / الحيازة الزراعية	ديروط	أسيوط	أبوتيج	البداري	الفتح	الإجمالي
أقل من فدان	٥٥	٤٦.٦	٦٤.٦	٤٨.٣	٣٨.٦	٥٢.٣
١-أقل من ٣أفدنة	٣٦	٣٣.٢	٢٢.٦	٢٢.٤	٣٤	٢٩.٩
٣-أقل من ٥أفدنة	٤	١٣	٧.٨	٢٤.٧	١٣.٨	١٢.٥
٥ فأكثر	٥	٧.٢	١	٤.٦	١٣.٦	٥.٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصدر: الدراسة الميدانية : ديسمبر ٢٠١٠						

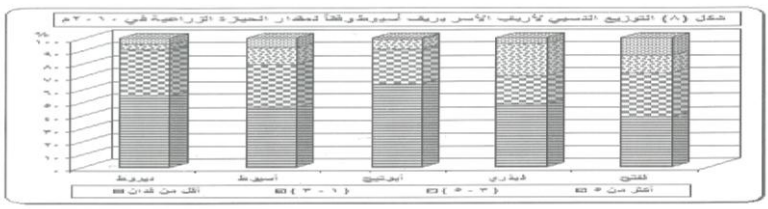

من النتائج السابقة يتضح أن الحيازات الزراعية في ريف أسيوط صغيرة، وأن نسبة كبيرة منها استئجارية، ولذلك عند المتوقع أن يكون الدخل الناتج عنها صغيراً، وعندما وجهت للمبحوثين أسئلة، حول من يبيع أرضاً زراعية، أو يشتريها بالقرية، وما هي أسباب هذا، أجاب المبحوثون، بنسبة ٢٤.٩% من أفراد العينة بوجود حركة بيع وشراء للأرض الزراعية، وأن صغار الحائزين بالقرية بدأوا يبيعون أراضيهم الزراعية، لارتفاع تكلفة الإنتاج، وللارتفاع في أسعار الأرض من ناحية أخرى، وأن أكثر من ثلث يبيعون أراضيهم ويستثمرون عوائد البيع في مشروعات أخرى (شراء جرارات – مشروع سيارة أجرة- شراء أرض مبان داخل القرية).

وكذلك تبين من الدراسة أن الأبناء يسهمون في زيادة دخل الأسرة، فقد وجد أن ١٥% من الأسر لديها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية ويعملون عمالاً بالمصانع الموجودة بالريف أو بالمراكز الحضرية القريبة منها براتب شهري ٦٠٠جنيه شهريًا فأكثر ، على حين وجد أن ٩% منها بها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية عالية بمرتب شهري فوق ٨٠٠جنيه، أما النسبة الباقية فبعض أبنائهم صغار السن، وبعضهم يعمل بالأجر في أرض الغير وبعضهم لا يعمل مطلقاً، ويتضح مما سبق أن نسبة كبيرة من الأسر بها أبناء يعملون في مجالات أخرى غير الزراعة.

وبدراسة تأثير الدخل على حالة المسكن من الناحية الإحصائية يتضح من الجدول (١١) والشكل (٩) أن هناك ارتباطًا قويًا موجبًا بين

مستويات دخل الأسرة وبين نمط المسكن الذي تقيم فيه ، حيث يرتبط المسكن التقليدي بمستويات الدخل الدنيا، فحوالي ٥٤.٤% من المساكن التقليدية يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٤٠٠جنيه شهريًا في حين أن ٦٩.٥% من المساكن الحديثة يزيد متوسط دخل الأسرة بها عن ٦٠٠جنيه شهريًا، وأن النسبة الكبرى من المساكن ذات الخصائص المشتركة ٥٧.٩% تضم الأسر من فئات الدخل المتوسطة من (٣٠٠-٦٠٠جنيه شهريًا)

ويعني ذلك وجود ارتباط قوي بين ارتفاع مستويات الدخل وتحسين الأوضاع المعيشية وبين الإقامة في مساكن حديثة ومطورة، ذات ملامح عصرية واضحة ، حيث بلغ معامل الارتباط بين مستويات الدخل ونمط السكن (٠.٨٩) وهو ما يعني تأكيد الرابطة القوية الموجبة بين الدخل وأوضاع السكن الذي يعيش فيه الفرد، فكلما ارتفعت مستويات الدخل تحسن السكن واكتسب ملامح عصرية واضحة.

جدول (١١)العلاقة بين مستويات دخول أرباب الأسر ونمط المسكن

نمط المباني / مستويات الدخل	نمط الحديث		نمط مختلط		نمط تقليدي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من ٣٠٠	٣١	٥.٧	١٠	٧.٥	٤٨	٢٦.٦
٤٠٠-	١٣٣	٢٤.٨	٤٦	٣٤.٦	٥٠	٢٧.٨
٦٠٠-	١٩٠	٣٥.٤	٣١	٢٣.٣	٢٨	١٥.٦
١٠٠٠-	٨٧	١٦.٢	١٩	١٤.٣	٣٦	٢٠
١٠٠٠فأكثر	٩٦	١٧.٩	١٧	٢٠.٣	١٨	١٠
الإجمالي	٣٥٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠
المصدر: الدراسة الميدانية ديسمبر ٢٠١٠.						

ويتبين من الدراسة الميدانية أن أصحاب مساكن النمط التقليدي ينتمون إلى عدة فئات هي :

الفئة الأولى: وتشمل كبار السن، وليس لهم أي عمل ، ويعتمدون في حياتهم على معاش الضمان الذي لا يتعدى مبلغ ١٥٠جنيه شهريًا علاوة على إعانات من الأعيان خلال مواسم الأعياد والمناسبات المختلفة.

الفئة الثانية: وهي فئة الفلاح الأجير الذي لا يمتلك، ولا يحوز أي أراضي زراعية، ويعتمد في حياته على نظام العمل بالأجر اليومي الذي يتراوح ما بين (٢٥-٣٠) جنيهًا في اليوم ، ومن المعروف أن الأعمال الزراعية موسمية، وليست دائمة لأنها ترتبط بمواسم زراعة وحصاد المحاصيل ، ويبقى بلا عمل في غير هذه المواسم يعاني من البطالة ، معتمداً على العمل في بعض الأعمال الأخرى لدى بعض الأغنياء للحصول على أي دخول إضافية.

الفئة الثالثة: وتتمثل في صغار الموظفين والعمال بالمصالح الحكومية والذين لا تتعدى أجورهم الشهرية عن ٤٠٠جنيه لكل منهم، في حين ترتفع أعداد أفراد الأسر بين هذه الطبقة ، وعلى ذلك فهم لا يستطيون بأي حال من الأحوال امتلاك أي نوع من المساكن؛ لأن معظمهم قد ورث هذا المسكن عن آبائه وأجداده ، ووقفت الدخول الاقتصادية المتدنية عائقًا أمام إدخال أي تحسينات أو تعديلات عليه.

النمط المختلط: ارتبطت مساكن هذا النمط بصفة عامة بفئتين هما:

الفئة الأولى: تتمثل في الفلاحين الذين تتراوح حيازاتهم أو ملكياتهم بين ١-٢فدان ، وهي أراض تعاني من سوء حالة التربة وتنخفض بها الإنتاجية الزراعية بشكل ملحوظ، بما لا تحقق دخلاً مناسبًا كما في النواحي الهامشية مثل البلايزة والنواورة وعرب مطير وغيرها .

الفئة الثانية: العمال الذين يعملون في الورش الصغيرة مثل ورش تقطيع الأخشاب واللحام والمسكرة، ويتراوح دخل الفرد اليومي ما بين (٢٠-٣٥جنيهًا)، وقد يكثر عن ذلك حسب نوع العمل، ومدى الإقبال عليه، وينتمي لهذه الفئة أيضًا السائقون الذين ليس لهم عمل ثابت، بعد أن كان معظمهم يعمل في حرف غير دائمة، ولكن هجرة بعضهم إلى الدول العربية ، وعودتهم بمدخرات لا بأس بها ساعدتهم على بناء مسكن متوسط بعيداً عن مسكن العائلة القديم، علاوة على شرائهم سيارات أجرة، كما ينضم لهذه الفئة العاملون بالحكومة الذين تتراوح أجورهم من ٣٠٠ إلى ٥٠٠جنيه شهريًا، وليس لهم أي مصادر أخرى لدخول إضافية لتحسين مستواهم المعيشي.

أما المساكن الحديثة ذات المستوى العمراني المرتفع والتي تنتشر على أطراف القرى، خاصة تلك التي بنيت خلال السنوات الأخيرة من بداية سبعينيات القرن العشرين نجد أصحابها يتمتعون بمستوى دخول مرتفعة، مثل فئة التجار وأصحاب المصانع والورش، علاوة على فئة الأطباء أصحاب العيادات الخاصة والصيادلة الذين تزيد دخولهم على (١٥٠٠جنيه شهريًا) وينضم العائدون من الدول العربية بمدخراتهم إلى هذه الفئة ، حيث قاموا باستثمار هذه المدخرات في شراء الأرض الزراعية، والعمل بالتجارة في شتى المجالات لتوفير دخول إضافية جديدة، تستغل في رفع المستوى المعيشي لهذه الفئة، وتغيير المستوي الاقتصادي والاجتماعي لها ، ولقد أثر ذلك بالسلب على فئات أخرى مثل العاملين بالحكومة والقطاع العام، الذين أصبحوا غير قادرين على مجاراتهم، وقد ساعدت هذه الفئة على تحريك أسعار أراضي البناء بشكل كبير؛ أما الفئة الأخيرة لأصحاب المساكن الحديثة والكبيرة فهم المزارعون الذين يملكون أو يحوزون مساحات زراعية واسعة ويقومون بزراعتها باحدث الآلات الزراعية، مما يهيئ لهم مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع، بالإضافة إلى تأجيرهم بعض المساحات الزراعية الفائضة عن احتياجاتهم إلى بعض صغار المزارعين موسميا بأسعار مرتفعة، قد تصل إلى نحو ألف

جنيه للفدان لتحقق لهم دخولاً إضافية، ترفع أحوالهم الاقتصادية ، علاوة على ما يملكونه من رؤوس الماشية وحيوانات الحقل ، فانعكس ذلك على شكل المسكن ومساحته وحجمه وتركيبه الداخلي والمنافع الملحقة به.

(٣) أنماط المسكن الريفي المتطور:

كان من الطبيعي أن تنعكس هذه المتغيرات على عناصر المسكن الريفي الذي أعيد تصميمه ليتكون من وحدات منفصلة (شقق) ، وجاء هذا التصميم بعيداً عن روح وتقاليد القرية، حيث اختفت الأفنية الداخلية وضاقت المسافات بين المنازل فانعدمت الخصوصية.

ولذلك اتجه تصميم المسكن الريفي المتطور إلى ثلاثة أنماط يمكن ملاحظتها بشكل واضح في قرى محافظة أسيوط.

النمط الأول: هو مسكن ريفي بكل خصائصه والذي كان مبنى مكونًا من دور واحد ثم زاد عدة أدوار بعد أن ألغي الفناء السماوي وحلت محله المناور الصغيرة، والسلم الخرساني بدلاً من الخشبي أو الطوب اللبن (شكل ١٠).

النمط الثاني: المسكن الريفي الذي يشابه المسكن الحضري، إلا أن الدور الأرضي يستعمل استعمالاً ريفيًا ، حيث أزيلت القواطع بين الأعمدة في الجزء الخلفي واستعمل كحظيرة، واحتوى الجزء الأمامي على غرفة الضيوف ولها مدخل مستقل على الشارع مباشرة (شكل١١)، ويشتمل الدور الأرضي أيضًا على المدخل والسلم ، أما الدور المتكرر فيتكون من وحدات سكنية (شقق سكنية) منفصلة، تحتوى على عناصر الخدمة اللازمة (مطبخ وحمام) ويلاحظ أن تلك المساكن أقرب ما يكون إلى المساكن العشوائية في المدينة، لأنها لا تلتزم في تصميمها وتنفيذها بالقوانين التي تنظم أعمال البناء، لذلك كان من الطبيعي أن تكون الفراغات في الدور الأرضي سيئة الإضاءة والتهوية، وكلما ارتفع المبنى

كانت الأدور السفلية مشابهة للدور الأرضي من ناحية عدم كفاية الإضاءة والتهوية، وعدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات السكان (شكل١١).

النمط الثالث: عبارة عن مسكن حضري بكل خصائصه ويغلب على تركيبه الداخلي خطة الشقة الحديثة ، فالحجرات ليست واسعة (٣.٥م ×٣.٥م) وارتفاع السقف ما بين

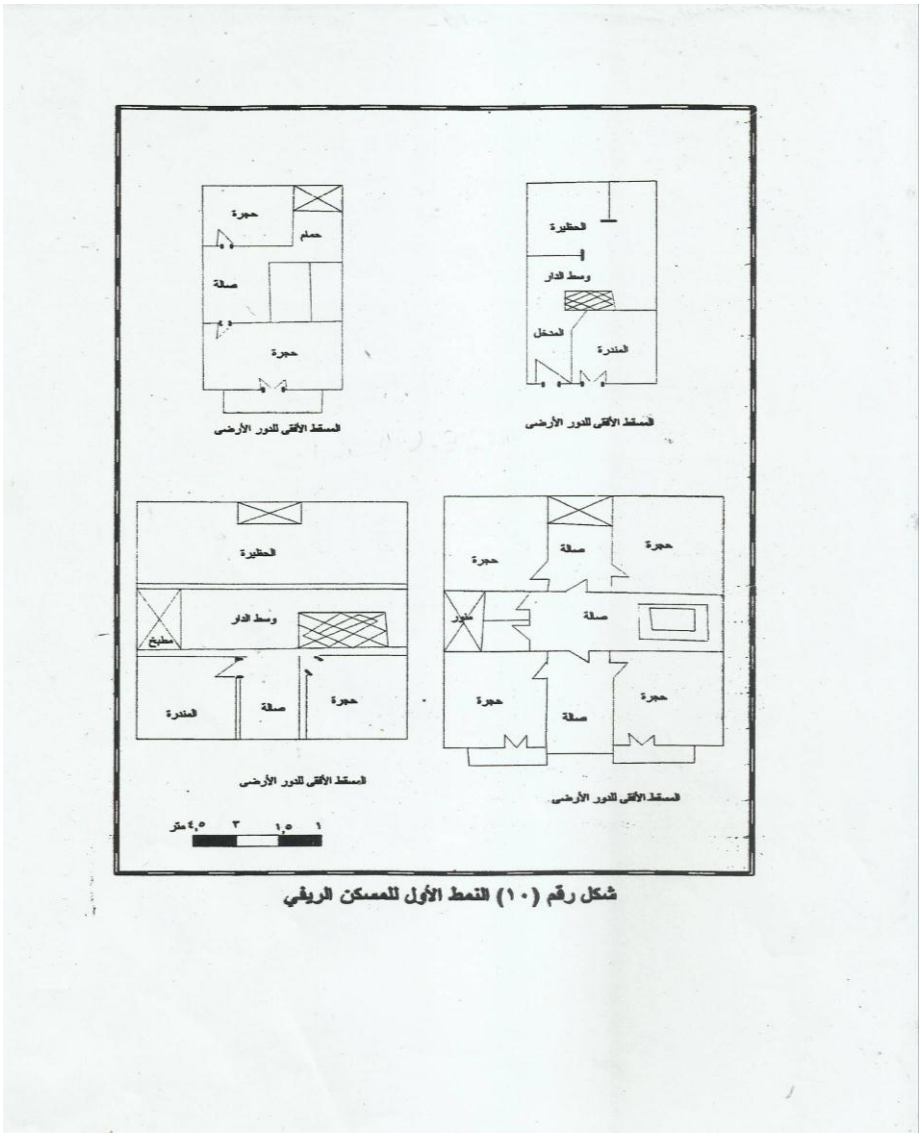

شكل رقم (١٠) النمط الأول للمسكن الريفي

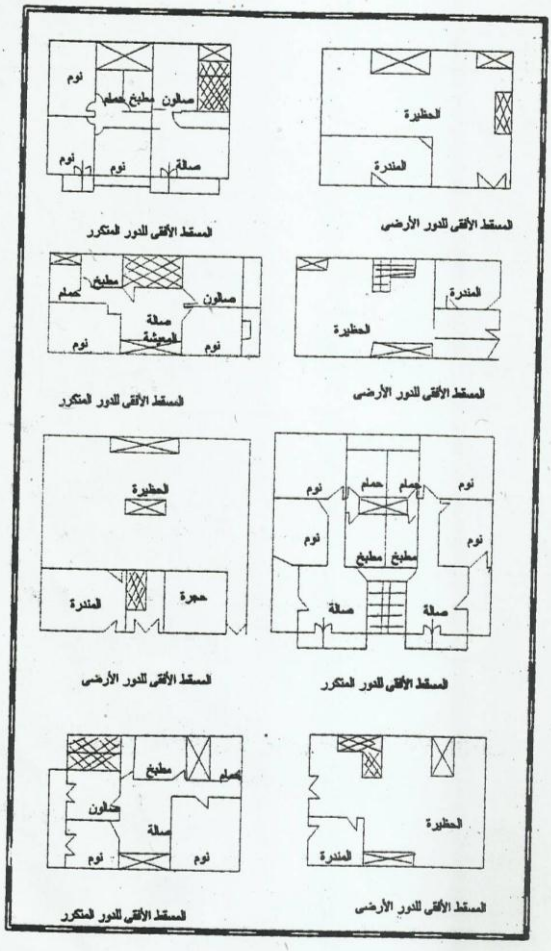

شكل (١١) النمط الثانى للمسكن الريفي

٣.٢٥م إلى ٣.٥٠متر وتراعى فيه الشروط الصحية من حيث المرحاض الصحي والتهوية الجيدة ومكان خاص بالمطبخ وتتراوح الحجرات بين اثنين او ثلاثة مضافاً إليها صالة وفراندا (كماهو واضح من رقم ٣). والدور الأرضي يخصص به جانب كبير كمندرة للجلوس.

ومن دراسة أنماط المسكن الريفي السابقة والدراسة الميدانية، نجد أن المسكن الريفي المتطور يتكون من مجموعة من العناصر اختلفت عن عناصر السكن التقليدي وهي:-

مدخل المسكن:

مدخل المسكن الريفي في النمط الأول لا يختلف عن مدخل السكن التقليدي من حيث اتساعه وارتفاعه ، أما مدخل النمط الثاني فهو شبيه بمدخل المساكن الحضرية ، واختلف عن المدخل التقليدي في المادة المصنوعة ، حيث يصنع من الخشب أو الحديد المشغول، أما النمط الثالث فمدخله هو مدخل حضري يرتفع عن مستوى الشارع بمجموعة سلالم، ويصنع من الحديد المشغول (صورة ٣).

الفناء الداخلي والفناء السماوي: اختفى الفناء السماوي من المسكن الريفي، وحلت محله المناور الصغيرة المتعددة التي تفتح عليها عناصر الخدمة والغرف السكنية، ولكن من الملاحظ أن تلك المناور صغيرة لا تحقق الهدف من وجودها ، وهو خلق بيئة داخلية مناسبة لمزاولة مختلف الأنشطة التي تتم داخل الفراغات المطلة عليها، ويلاحظ عدم تفرقة الفلاح بين مكان الخدمات المنزلية المختلفة بالفناء، وبين مكان خدمة الحظيرة ، الأمر الذي يتسبب في عدم نظافته وبخاصة عند التخلص من مخلفات الماشية وفضلاتها إلى خارج المسكن .

حظيرة الحيوانات: يلاحظ أن الحظيرة ظلت كما هي في النمط الأول والثاني للمسكن الريفي، واختفت تمامًا في النمط الثالث ، وقد خصص لها مكان في نهاية الدار، ولها سقف خرساني يمثل أرضية الوحدة السكنية التي تعلوها، وخصص للتبانة مكان (أو غرفة صغيرة) في أعلى المسكن، وبذلك بعدت عن الحظيرة وأصبح الاتصال بينها غير مريح ، حيث يؤدي فصل الفراغات الإنتاجية عن وسط الدار إلى إعاقة الحركة منها وإليها.

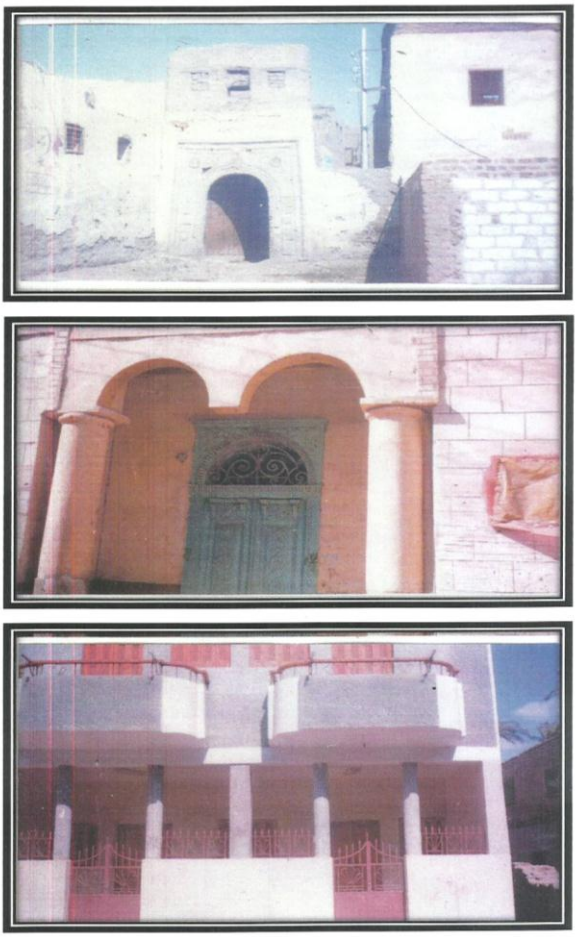

صورة رقم (٢) مدخل المسكن الريفي بمنطقة الدراسة

السلم: يشكل السلم أهمية خاصة لدى الفلاحين فلا يكاد يخلو مسكن من وجود سلم يصل بين الدور الأرضي والسطوح أو الأدوار العليا، ويوجد السلم في النمط الأول في منطقة وسط الدار ، بينما في النمط الثاني والثالث يوجد في الجزء الأمامي، وقد تغير السلم من السلم الخشبي أو المبني بالطوب والذي كان الفلاح لا يراعي أي قواعد في إنشائه إلى سلم خرساني (صورة رقم ٣).

السطح: يستخدم السطح في النمط الأول والثاني في مزاولة العديد من الأنشطة ، فهو يستخدم كمكان لتجفيف روث الماشية وأعواد الحطب التي تستخدم وقوداً للفرن، كما تستخدم الأسطح في تجهيز اللبن ومستخرجاته ، وكذلك يستخدم كمكان لتربية الطيور، وأيضًا في تجفيف المحاصيل وإعداد الخبز، ويخصص مكان على السطح عبارة عن غرفة صغيرة يوضح فيه الفرن في النمط الأول والثاني للمسكن، ولا يستخدم السطح في أية أنشطة في النمط الثالث.

(٤) التغير السكني الريفي بين المشكلة والحل:

أخذ التغير السكني في ريف أسيوط اتجاهين هما:-

الاتجاه الأول: هو تغير مواد البناء ، ومن ثم تغير نمط المسكن من الطين إلى الخرسانة المسلحة والأعمدة الحاملة، مما أدى إلى تغير عناصر المسكن الريفي، وحلت محلها عناصر المسكن الحضري، وانتشرت المنازل متعددة الطوابق ذات الشرفات بدرجة كبيرة وانفتاح المسكن على الخارج مع ضيق الشوارع (صورة ٤) مما أدى إلى فقدان خصوصية المسكن وهي:

اختفاء الأحواش الداخلية: في كثير من مساكن القرية وتقلص الوحدة الإنتاجية بالسكن وانعدامها في بعض المساكن، مما يعد مؤشراً نحو تحول المجتمع الريفي إلى الاستهلاك بدلاً من الإنتاج ، مما أضاف عبئًا جديداً على الدولة في تحقيق متطلباته الغذائية ، ويشير (فتحي مصيلحي) إلى أن تفريغ الكتلة السكنية للقرية لم يكن تفريغًا سكانيًا فحسب بل كان تفريغًا من مضمونها الإنتاجي أيضًا (١٨)، بمعنى الافتقاد لعناصر النشاط الإنتاجي وبنيته ، وجاء ذلك ملازمًا لعمليات التحديث العفوي للمسكن والذي اعتمد أساسًا على وجود موارد خارجية من خارج المجتمع الريفي

النمط الأول
قرية الياديزة

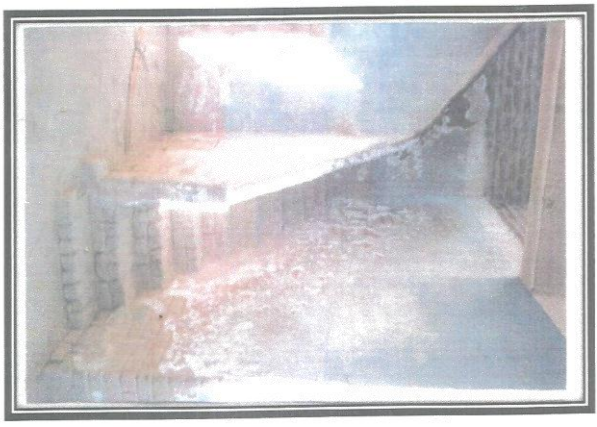

النمط الثاني
قرية دشلوط

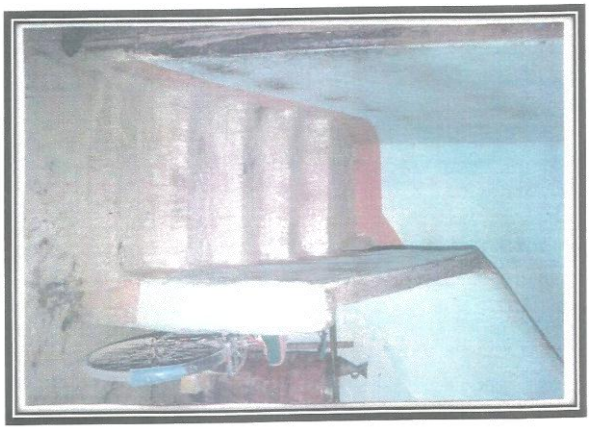

النمط الثالث
قرية العقال البحري

صورة رقم (٣) تطور السلم بتطور المساكن بقرى منطقة الدراسة

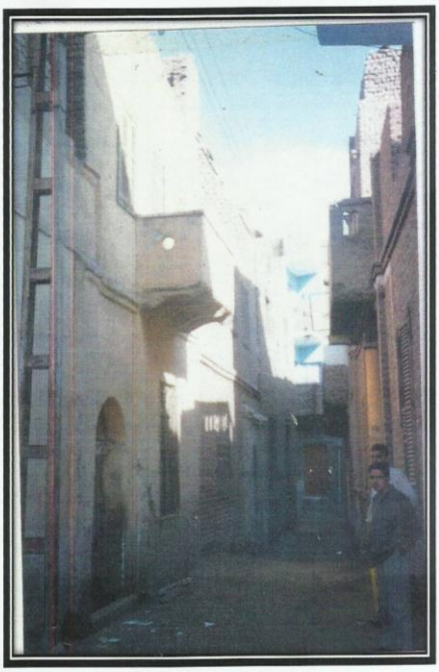

قرية موشا

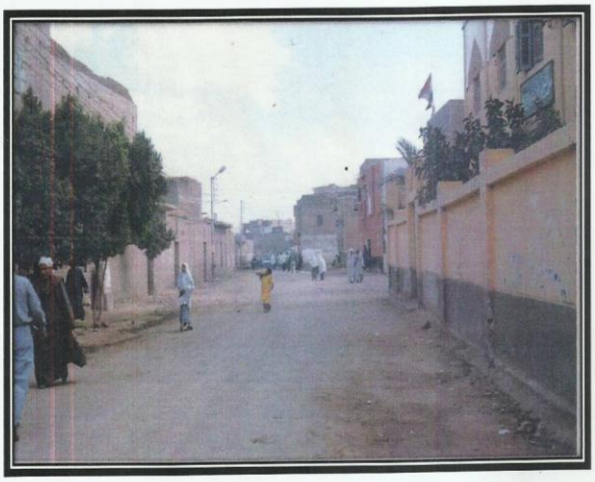

قرية منقباد

صورة رقم (٤) أنماط الشوارع بقرى منطقة الدراسة

سواء من عائدات العمل بخارج القطر أم بالمجتمعات الحضرية،(١٩) واشتراك أكثر من ساكن للدور الواحد : من أسر مختلفة باتباع التأجير يقضي على مبدأ الخصوصية والامتداد المستقبلي لتماسك الهيكل الاجتماعي للأسرة الريفية (وخاصة في القرى القريبة من المراكز الحضرية كما هو الحال في قرية منقباد)، وهذا النمط من المساكن المتحضرة تعترضه خطة القرية، وتركيبها الداخلي، حيث اتسم التركيب الداخلي بالشوارع الضيقة والحارات المسدودة والشوارع الترابية التي تتحول إلى أوعية ترابية في فترة الخماسين.

ومن الدراسة السابقة التي قامت على تحديد أوجه التغير في السكن الريفي والعوامل المؤثرة فيه يمكن استنتاج أن القرية الحقيقية التي توارثناها واعتدنا عليها في طريقها للانقراض تمامًا، بنسيجها المعروف ، وسوف يستبدل بها نسيج آخر متعارض تمامًا مع البيئة الأصلية، وبالتالي فإن المسكن الذي نتحدث عنه للفلاح بكل مقوماته الإنتاجية ينتهي وجوده تمامًا، وخاصة في القرى التي تجاور المدن، وبالتالي فإن الفلاح المصري العريق بكل ما له من خبرة ، سيتحول هو الآخر إلى إنسان ذو تطلعات أخرى تتعارض تمامًا مع البيئة الزراعية المحيطة مما يظهرالاحتياج لضرورة التدخل السريع، ولحل هذه المشكلات يجب مراعاة ما يلي:-

- التعرف على الاحتياجات الفعلية لمستعملي المسكن، ومن ثم تحديد المتطلبات الوظيفية للعناصر التي تلبي هذه الاحتياجات في القرية.

- أن تكون العلاقة بين المسكن والشارع علاقة ثانوية، وذلك بانفتاح عناصر المسكن على فناء سماوي يوفر له الإضاءة والتهوية الطبيعية اللازمة ، ويساعد على تحقيق الخصوصية للسكان.

- تقليل الفتحات الخارجية وتصغيرها للحفاظ على الحرارة الداخلية لعناصر المسكن دون تأثرها بالحرارة الخارجية، وأيضًا المساعدة في تحقيق الخصوصية.

- الاهتمام بزيادة سمك الحوائط وخاصة الخارجية منها، لتقليل الحرارة النافذة إلى داخل المسكن.

- الاهتمام بتوزيع عناصر المسكن، بحيث يحقق أقصى درجة من الكفاءة الوظيفية تبعاً لاحتياجات السكان ومتطلباتهم.

- إزالة المساكن بنهايات الشوارع المسدودة وتعويض أصحابها وذلك لضمان حرية الحركة بالقرية وبخاصة في وقت الأزمات والكوارث ، لضمان دوره تهوية أفضل.

- ضرورة وضع نماذج تصميمية تناسب كافة المستويات المعيشية والمساحات المتاحة بشكل علمي مبسط، وبالطريقة التي يمكن للقروي استيعابها وإدراك ارتباطها بمشاكله ، وإقناعه بجدوى تنفيذها طالما كانت في حدود إمكاناته.

الاتجاه الثاني:

تمثل في النمو السكني المستمر على حساب الأراضي الزراعية التي تعد من أخصب الأراضي في الإنتاج الزراعي، والتي تمد السكان بحاجاتهم من الغذاء، فأصبح الزحف العمراني على الأراضي الزراعية يمثل مشكلة خطيرة، وهي تناقص الأرض الزراعية باستمرار الامتداد الأفقي للسكن، في الوقت الذي يتزايد فيه السكان بمعدلات مرتفعة.

هذا ويركز هذا المجتمع الريفي على الأرض كركيزة ، يعيش فوقها الناس ، ويعيشون من خيرها ومما تنتجه ، وتعد الأرض المركز الأساسي الذي تستمد منه كل مقومات الحياة (٢٠)فكيف يتم الزحف العمراني على الأرض الزراعية في ريف أسيوط في الوقت الذي انخفض فيه متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى أقل من (٠.٢) قيراط ، وهذا الانخفاض راجع لسببين؛ هما: الزيادة السكانية العالية، من ناحية والنمو العمراني على حساب الأراضي الزراعية من ناحية أخرى(٢١).

إذن فالحفاظ على الأرض الزراعية ضرورة، والحل ببساطة شديدة هو الاهتمام بدراسة الكتل السكانية الحالية لكل قرية، بما فيها من مبان قديمة وفراغات ، ودراسة تطورها لتحديد الزيادة التي يمكن استيعابها بعد التطور ، وفي ضوء ذلك وطبقًا لمعدل النمو المناسب لكل قرية عليه تطوير وتحديد الكردون النهائي للقرية.

- ضرورة الاهتمام بخلخلة القرية سكانيًا باجتذاب الزيادة السكانية إلى محاور تنمية جديدة في المناطق ذات الكثافات الصغيرة ، وبأسرع وقت تفاديًا لامتداد العمران على حساب الرقعة الزراعية، كوضع طبيعي وحتمي لاستيعاب الزيادة السكانية.

- ضرورة وقف عمليات البناء في مواقع الامتدادات العمرانية العشوائية بالقرى، حرصًا على الاراضي الزراعية منعًا من زيادة الفاقد منها نظرًا لأهميتها القومية.

- ضرورة مراقبة تصميمات المباني في القرى، ووضع القيود المنظمة لها ، حتى تحفظ بما فيها الريفية من التشوه، وتحقق للريف طابعه المميز الذي طغت عليه العشوائية.

أهم المصادر والمراجع:

المصادر:

١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني لعام ٢٠٠٦، لمحافظة :أسيوط.

٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٦.

٣) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦.

المراجع العربية:

١. أحمد علي إسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة لمصر ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩.

٢. أحمد هلال محمد ، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية، دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة – جامعة أسيوط – سنة١٩٩٣.

٣. صلاح عبدالجابر عيسى ، جغرافية العمران الريفي – دراسة تطبيقية مركز رشيد ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢.

٤. صلاح عبدالجابر عيسى، "تنميط وتخطيط المستوطنات الريفية- دراسة تطبيقية على محافظة الفيوم" ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، سنة١٩٨٣ .

٥. صلاح عبدالجابر عيسى ، التطور العمراني لقرية جراون – محافظة المنوفية ، مؤسسة الأمانة للطباعة ، الباجور ، سنة١٩٨٦.

٦. صلاح عبدالجابر عيسى ، القرية التوأمية – بمحافظة المنوفية، نشرة البحوث الجغرافية، كلية البنات – جامعة عين شمس ، العدد (٦) سنة ١٩٩٦.

٧. صلاح عبدالجابر عيسى ، أهم المتغيرات الجغرافية في العمران الريفي بمنطقة رشيد ، في الربع الأخير من القرن العشرين ، حوليات كلية الآداب، دمنهور، سنة٢٠٠٠.

٨. عبد الباسط عبدالمعطي، القرية المصرية ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ١٩٩٩.

٩. فايز محمد العيسوي، الهجرة إلى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية – رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية ، رسائل جغرافية ، جامعة الكويت ، سنة ١٩٩٣.

١٠. فتحي محمد مصلحي ، المعمور المصرية في مطلع القرن ٢١ ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية، الجزء الأول ، مطابع الطوبجي التجارية، سنة١٩٩٠ .

١١. فتحي محمد مصلحي، مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، سنة١٩٩٤.

١٢. فتحي محمد مصلحي، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١، الجزء الأول ، القرية المصرية، في البيئات الفيضية والصحراوية ، الوضع الراهن والمستقبل ، دارالسلام للطباعة ، القليوبية، سنة١٩٩٤.

١٣. كامل عبدالناصر ،دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٧٥.

١٤. كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٤ ، سنة ١٩٨٦.

١٥. محمد إبراهيم عبد النبي ، المسكن الريفي ، دراسة في الدلالات الاجتماعية لتطور نمط العمران عبر الزمان، حوليات كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ١٩٩٨.

١٦. محمد أحمد أبوالليل ، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أسيوط ، ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٣.

١٧. محمد أحمد خفاجي ، التغيرات السكنية في قرية الغفارية، مركز مشتول السوق، نشرة البحوث الجغرافية ، كلية البنات، جامعة عين شمس، يناير ٢٠٠٠.

١٨. محمد حافظ شريف ، التحليلات الإحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج Spss ، مكتبة التكامل، الزقازيق، سنة١٩٩٦.

١٩. محمد حجازي محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة١٩٨٢.

٢٠. محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، سنة ١٩٨٥.

٢١. محمد فريد أبوالعلا ، المسكن الريفي المصري، عالم الكتب ، القاهرة سنة ١٩٩٠.

٢٢. محمد محمد زهرة ، اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة، دراسة جغرافية ، كلية الآداب ، جامعة المنيا، العدد ٨ ، سنة١٩٩٤.

٢٣. مجدي شفيق السيد صقر، قرية ميت خميس- محافظة الدقهلية- دراسة جغرافية لأهم التغيرات السكانية والعمرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد٧٣، سنة٢٠٠٢.

٢٤. مجدي محمد رضوان ، دراسات تحليلية عن تطور القرية المصرية- تحت تأثير الإمكانيات الحديثة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، ماجستير غير منشورة ،كلية الهندسة، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٢.

المراجع غير العربية

1. Brunche, J., Human Geography, Harrap, London, 1952.
2. Clout. D., " Rural Geography ", Pergmon, London , 1974.
3. Larry. S. " The Geography of Housing ", Arnold, London .
4. Demangeon,A., "problemes de Geographic Human, P

هوامش الدراسة :

[١] Brunhes, J. " Human Geography", London, 1951, P52 .

[٢] Demangeon, A., " Problemes de Geographic Human , Paris, 1947, pp 5-9

[٣] محمد حجازي محمد، العمران الريفي ومفهوم الجغرافيا الاجتماعية، دار الفكر العربي ، القاهرة، سنة١٩٩٨ ، ص ٢٧٩

[٤] فتحي محمد مصيلحي، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١- بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة سنة ١٩٩٠.

(-) كريمة كريم ، الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٤، ابريل ١٩٨٦.

[٥] فايز محمد العيسوي ، الهجرة إلى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية – رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية ، رسائل جغرافية ، جامعة الكويت ، مايو ١٩٩٣.

[٦] محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، سنة١٩٨٥، ص٤٠.

[٧] جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، "شروق، دار التعاون للطبع النشر ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦ ، ص٦٧.

[٨] كامل عبدالناصر، دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح ، ماجستير غير منشور ، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٧٥.

[٩] مجدي محمد رضوان ، دراسة تحليلية عن تطور القرية المصرية تحت تأثير الإمكانيات الحديثة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، ماجستير غير منشورة، جامعة :أسيوط ، سنة ١٩٨٢.

[١٠] محمد أحمد أبوالليل ، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في محافظة :أسيوط ، ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة ، سنة ١٩٩٣.

[١١] هلال محمد ، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية، دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة :أسيوط ، سنة ١٩٩٣.

[١٢] فتحي محمد مصيلحي : مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، شبين الكوم ،سنة١٩٩٤.

[١٣] محمد محمد زهره : اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة – دراسة جغرافية، كلية الآداب – جامعة المنيا ، العدد ٨ ، سنة ١٩٩٤ ، ص ص ٧-١١

[١٤] Brunhes, J. , ap cit , P. 63

[١٥] Larry. S., " The Geography of Housing" Arnold , London

♣ تعريف العمارة بأنها المبنى المكون من طابق أو أكثر ويضم الطابق الواحد أكثر من وحدة سكنية.

- المنزل: هو ما يضم وحدة سكنية واحدة بالطابق وقد يكون طابقا واحدا أو أكثر أيضًا .
- الفيلا هي مبنى من طابقين ويضم وحدة سكنية واحدة وعادة يربطها سلم داخلي.
- البيت الريفي هو المسكن الريفي التقليدي الذي يرتبط بنمط الحياة الريفية التقليدية، ويبدو أنه يجمع بهذا الوصف بين البيوت الريفية الطينية وغير الطينية.

[١٦] Clout. D., "Rural Geography", Pergmon, London , 1974

[١٧] (١) نمط تقليدي : هو الذي يقوم على وجود فناء يعرف "بوسط الدار" تطل عليه الحرجات، وبه فرن وينتهي بحظيرة للماشية، النمط الحديث ، وهو يضم حجرات متخصصة للنوم وللضيافة وغيرها، بالإضافة إلى المطبخ والحمام دون وجود حظيرة ، النمط المخلط، وهو الذي يجمع بين النمطين.

[١٨] فتحي محمد مصيلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطبعة الطوبجي ، القاهرة ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٣٦٧

[١٩] فايز العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، سنة١٩٩٣ ، ص١٥٤

[٢٠] محمد حجازي محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة١٩٨٢، ص٨٧.

[٢١] محمد أحمد أحمد خفاجي، مرجع سبق ذكره، سنة ٢٠٠٢ ، ص١٩٩٦